جامعة فيلادلفيا
كلية الاعمال
قسم المحاسبة

دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

The Role of Accounting Disclosure in Reducing the Risks of Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange in Accordance with IFRS (7)

إعداد الطالبة

ضحى ظاهر محمود عبيدات

201710281

إشراف الأستاذ الدكتور

طلال سليمان جريره

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة فيلادلفيا

أب 2020

جامعة فيلادلفيا

نموذج تفويض

أنا ضـــحى ظاهر محمود عبيدات أفوض جامعة فيلادلفيا بتزويد نســـخ من رســـالتي المعنونة بـــ: "**دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)**"، للمكتبات والمؤسسات والهيئات والأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة فيلادلفيا وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: ضحى ظاهر محمود عبيدات، والرقم الجامعي 201710281

التخصص: محاسبة **الكلية: الاعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة فيلادلفيا وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة فيلادلفيا بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة التاريخ / / 2020

د

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، وأجيزت بتاريخ:

.....

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور: طلال سليمان جريره (رئيس اللجنة)	.....
الرتبة الاكاديمية: أستاذ دكتور التخصص محاسبة	
الدكتور: جعفر الصوالحة عضواً داخلي	.....
الرتبة الاكاديمية: استاذ مساعد التخصص محاسبة	
الدكتور: حسين الشقاق عضواً خارجي	.....
الرتبة الاكاديمية: أستاذ مشارك التخصص محاسبة	
الدكتور: عاكف المصطفى عضواً داخلي	.....
الرتبة الاكاديمية: أستاذ مشارك التخصص محاسبة	

Scanned with CamScanner

الاهداء

*إلى القلب المعطاء والمنير العذب ... أبي .. تقيراً وامتناناً.

*إلى النور الذي يسير معي اينما كنت .. امي .. حبا وعرفاناً

*إلى من وقف بجانبي في كل خطوة.. وكان لي السند والعون.. زوجي.. حباً وتقديراً

*إلى الملاك الذي أنار حياتي.. أطفالي..

*إلى نبراس الحياة وعطرها ..إخوتي الاعزاء..

إلى صديقاتي.. وفاءاً واحتراماً

اهدي ثمرة جهدي هذا

الباحثة

الشكر والتقدير

العرفانُ بالإحسان، والثناءُ باللسان، فالشُكر للعلي القدير لما أنعمَ وتفضلَ وأحسنَ وتجملَ.
كما يسعدني أن أتقدمَ بخالصِ الشكرِ والتقديرِ الى الأستاذ الدكتور (طلال جريره)

حيث لم يدخرْ جهداً في ابداءِ العونِ والمساعدةِ لإتمام هذه الرسالة
وأتقدمُ بوافرِ الشكر والامتنانِ لأعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور (جعفر صوالحة)، والدكتور (قاسم عواقلة)، والمناقش الخارجي الدكتور (حسن الشطناوي) لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

ولكلِ من وقفَ بجانبي وشجعَ ودعمَ من أجلِ انجازِ هذا العمل واسألُ الله جلَّ شأنهُ أن ينفعني وينفع به غيري
وأخرُ دعوانا انِ الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلامٌ على سيد المرسلين

الباحثة

فهرس المحتويات

اسم الموضوع	رقم الصفحة
التفويض	ب
إقرار والتزام بقوانين جامعة فيلادلفيا وأنظمتها وتعليماتها	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الاهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	ط
فهرس المختصرات	ي
الملخص	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	3
1-3 أهداف الدراسة	5
1-4 أهمية الدراسة	5
1-5 فرضيات الدراسة	6
1-6 مصطلحات الدراسة	8
1-7 حدود الدراسة	10
الفصل الثاني: الإطار النظري	
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي	12
2-1-1 تمهيد	13
2-1-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي	13
2-1-3 أهمية الإفصاح المحاسبي	14
2-1-4 أهداف الإفصاح المحاسبي	16
2-1-5 أنواع الإفصاح المحاسبي	17
2-1-6 طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية	19
2-1-7 أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	21
المبحث الثاني: المخاطر	22
2-2-1 تمهيد	23
2-2-2 مفهوم المخاطر	23
2-2-3 أنواع المخاطر في البنوك التجارية وكيفية قياسها	25
2-2-4 الأساليب المتبعة من أجل إدارة المخاطر	29
المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر تبعا لمعيار الإبلاغ المالي رقم 7	31

المبحث الرابع: البنوك التجارية	37
المبحث الخامس: الدراسات السابقة	40
2-5-1 تمهيد	41
2-5-2 الدراسات العربية	41
2-5-3 الدراسات الأجنبية	51
2-5-4 ملخص الدراسات السابقة	60
2-5-5 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	63
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3-1 تمهيد	65
3-2 منهجية الدراسة	65
3-3 أساليب جمع البيانات	65
3-4 مجتمع الدراسة وعينتها	66
3-5 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها	67
3-6 أساليب التحليل الاحصائي	69
الفصل الرابع: اختبار الفرضيات	
4-1 تمهيد	71
4-2 الإحصاء الوصفي	71
4-3 ملائمة البيانات لإجراء تحليل الانحدار المتعدد	75
4-4 اختبار الفرضيات	78
4-4-1 اختبار الفرضية الرئيسية	78
4-4-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى	79
4-4-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية	81
4-4-1-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	84
4-4-1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	86
4-4-1-5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	88
4-4-1-6 اختبار الفرضية الفرعية السادسة	91
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 النتائج	95
5-2 التوصيات	98
قائمة المراجع	100
أولاً: المراجع باللغة العربية	100
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية	107
Abstract	112
الملاحق	113

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	الإفصاح المحاسبة لمعيار المحاسبي رقم 7	33
2	البنوك التجارية	39
3	ملخص الدراسات السابقة	60
4	أوجه الاختلاف ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	63
5	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإفصاح المحاسبي لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)	71
6	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)	72
7	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	76
8	اختبار معامل تضخم التباين المسموح به	77
9	اختبار معامل الارتباط الذاتي	78
10	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة	79
11	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر رأس المال	82
12	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر التشغيل	84
13	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الفوائد	86
14	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر العوائد	89
15	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان	91

فهرس المختصرات

الاختصار	اسم المختصر بالإنجليزي	اسم المختصر في العربي
GAAP	General Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
VAR	Value at Risk	القيمة المعرضة للخطر
FSR	Financial Services Roundtable	الخدمات المالية المستديرة
Log	Natural logarithm	اللوغاريتم الطبيعي
IFRSs	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IASs	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
CAPM	Capital Assets Price Model	نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

الملخص

دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

اعداد الطالبة: ضحى ظاهر محمود عبيدات

إشراف الأستاذ الدكتور: طلال سليمان جريره

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر (مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الفوائد، ومخاطر العوائد، ومخاطر الائتمان) لدى البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7). تكون مجتمع وعينة الدراسة من كافة البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية والتي يبلغ عددها (13) بنكاً تجارياً خلال الفترة الواقعة ما بين (2015-2018)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

وأظهرت النتائج بأنه يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر (مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الفوائد، ومخاطر العوائد، ومخاطر الائتمان) حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وقد أوصت الدراسة على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية بشكل عام وبخصوص الإفصاح عن المخاطر بشكل خاص، وذلك من خلال وضع أليات حديثة تحفز البنوك التجارية في الإفصاح المحاسبي عن كافة المخاطر التي تتعرض لها.

الكلمات الدالة: الإفصاح المحاسبي، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل، مخاطر الفوائد، مخاطر العوائد، مخاطر الائتمان، البنوك التجارية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 التعريفات الاجرائية

7-1 حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

نتيجة التطور الكبير في أعمال المصارف، والمنافسة الشديدة فيما بينها على صعيد المحافظ الائتمانية، فقد اكتسب موضوع الجدارة الائتمانية أهمية كبيرة لعملاء الائتمان، وهو ما يعتبر شكل متطور من أشكال التحليل الائتماني، وذلك من أجل التعرف على الجوانب التي قد تقود لتعثر العميل في المستقبل عن سداد الائتمان الممنوح وأعبائه، ولكن تقييم المخاطر الائتمانية يتطلب تحديد مسبق للعوامل المؤثرة فيها، وذلك من أجل المعرفة الأكبر بظروف العميل وتجنب المخاطر التي قد تقع في المستقبل وتقود للتعثر، بحيث أن المخاطر الائتمانية ترتكز على معرفة إمكانية العميل في المستقبل على سداد الائتمان الممنوح وفوائده (الشرع والهرموشي، 2019).

وتعد مؤشرات المخاطر الائتمانية من مقاييس تقييم مستوى واحتمالات خطر عدم سداد المقترض لقيمة القرض المستحق عليه، بحيث أنه يتم من خلال تصنيف المقترضين في القطاع الخاص أو العام، وهو ما يطلق على مستوى وتقييم الجدارة الائتمانية للحكومات بالتصنيف السيادي، وفي الغالب ما تهتم الحكومات من أجل الحصول على تصنيف مستوى كبير، وذلك ما يسهل ويحسن حصولها على قروض في الأسواق المالية العالمية أو عرض سندات مساندة للعملات الأجنبية.

وقد ارتفع مستوى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي حتى أصبح يحظى باهتمام كبير من قبل مختلف الجهات المعنية على مستوى المؤسسات والبنوك محلياً واقليماً وعالمياً، ويعود ذلك ليس فقط

لمحاولة توحيد النظم المالية العالمية وانما محاولة لتفسير وتأثير الأزمات المالية العالمية خاصة الازمة المالية العالمية التي عصفت في العالم، وقد ضرت بالكثير من الاقتصاديات العالمية الضخمة، وذلك ما دفع المختصين لدعوة الشركات إلى تبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية، وقد دعت الحاجة في العديد من الأحيان للدعوة إلى اشراف على الشركات من قبل جهات معينة تلزم هذه الشركات على اتباع القواعد الرئيسية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) ومعايير (IASs).

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من أن معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتوفر لهم الفرصة للاطلاع على سجلات الشركة أو البنك أو ربما عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب أن يكون، لذلك فإنهم يعتمدون بشكل كبير إلى التعرف على وضع البنك عبر التقارير والقوائم المالية المنشورة بشكل مباشر أو بمساعدة الاستشاريين وذوي الخبرة، إضافة لما لهذه التقارير والقوائم من أهمية خاصة تنتج عن أنها قد تم تدقيقها من خلال جهة محايدة ومستقلة. وفي الدراسة الحالية سيتم معرفة دور للإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

1-2 مشكلة الدراسة:

من الأمور التي تؤدي للحصول على مخاطر كبيرة وعدم تقيمها بشكل صحيح، الاطلاع أو المعرفة الكافية بالعوامل المؤثرة على المخاطر الائتمانية، وبالتالي مما قد يؤثر على القرارات الائتمانية والاستثمارية داخل المصرف، فأن عوامل المخاطر الائتمانية هي القاعدة الرئيسية لاتخاذ القرارات الائتمانية على أسس غير صحيحة، وبالتالي سوف تقود إلى التعثر المالي، الإضافة إلى أن

معظم نماذج المخاطر الائتمانية تعرض عوامل مثل العوامل المالية والعوامل الشـــخصـــية ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي وهي:

السؤال الرئيسي الأول: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر رأس المال لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر التشغيل لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر العوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟

السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الفوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟

السؤال الفرعي السادس: هل يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)؟

1-3 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة أهمية الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقه في البنوك التجارية.
- التعرف على المخاطر وأنواعها التي تواجه البنوك.
- التعرف على دور الإفصـــاح المحاســـبي في تقليل المخاطر وذلك من خلال معرفة دور الافصــاح المحاســبي في تقليل المخاطر (مخاطر الســيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، ومخاطر العوائد، ومخاطر الفوائد، ومخاطر الائتمان) لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

1-4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسـة من أهمية موضـوع الإفصـاح المحاسـبي والمخاطر في البنوك التجارية، والذي يعتبر مشكلة مؤرقة لكافة البنوك عامة والمسؤولين خاصـة، وأهمية إيجاد حلول لهذه المشكلة الكبيرة. كما تكمن أهمية هذه الدراســـة من منظور أخر، في توضـــيح مقارنة واردات البنوك مع المخاطر التي تتعرض لها، وهناك العديد من الجهات التي من الممكن أن تســـتفيد من نتائج هذه الدراســـة ومنها البنوك التجارية الاردنية نفســـها وبالتالي للمجتمع والدولة ككل، ومن ناحية دراســـة المخاطر الائتمانية التي تتحملها تلك البنوك. لذلك تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

وتوضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي والمخاطر والعوامل المؤثرة عليها، بحيث ستساعد هذه الدراسة الباحثين والمحللين والمهتمين بموضوع الإفصاح المحاسبي والمخاطر من الحصول على معلومات تتعلق بالموضوع، مع وجود اثراء في كلا المتغيرين واستنتاج العلاقة ما بين الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر البنوك.

سوف تركز الدراسة الحالية على الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر البنوك، لذلك سوف تكون هذه الدراسة ذات أهمية للبنوك التجارية في الدرجة الأولى، من خلال ما سيتم التوصل له من نتائج ومعرفة تلك البنوك كيفية الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر البنوك بشكل أفضل.

1-5 فرضيات الدراسة:

بناءً على أسئلة الدراسة وأهدافها التي تم وضعها تم بناء فرضيات الدراسة، وفيما يلي توضيح لتلك الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، ويتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية هي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

- **الفرضـية الفرعية الثانية:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر رأس المال لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).
- **الفرضـية الفرعية الثالثة:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصـاح المحاسبي في تقليل مخاطر التشغيل لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).
- **الفرضـية الفرعية الرابعة:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر العوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر الفوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).
- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

1-6 مصطلحات الدراسة:

يوضح هذا الجزء عرض لكافة متغيرات الدراسة من خلال توضيح مفهوم كل منها كما يلي:

- **الإفصاح المحاسبي:** عرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي من غير تحيز لأي طرف، وإظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار الخاص بالوحدة المحاسبية عبر القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومه للقارئ أو المهتمين من غير لبس أو تضليل (النجار، 2015).

- **المخاطر:** تعرف المخاطر على أنها احتمالية وقوع حدث معين أو سلسلة من الاحداث خلال فترة زمنية، مما يؤثر بشكل سلبي على تحقيق هدف ما، بحيث يكون هنالك احتمالية لعدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، وهي ما تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله (Kipngetich & Muturi, 2015).

- **مخاطر السيولة:** القدرة على الوفاء بكافة التزامات الدفع المستحقة، وتنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التطابق في توقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأموال (Lenssen *et al*., 2014).

- **مخاطر رأس المال:** المخاطر التي تنتج عن عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومن الصعب تحديد مستوى كفاية رأس المال للبنك التجاري الواحد أو حتى للجهاز المصرفي كافة (Kipngetich & Muturi, 2015).

- **مخاطر التشغيل:** المخاطر التي يتعرض لها الدخل الصافي للبنك بعد استقطاع الضرائب والمصاريف من الدخل الإجمالي، ومن الممكن أن تنخفض نسبة الدخل الصافي بصورة مفاجئة بسبب عوامل داخلية مثل زيادة المصاريف، وذلك بسبب زيادة أعداد العاملين أو عوامل خارجية (الشمري، 2013).

- **مخاطر العوائد:** المخاطر التي تعرقل الهدف الرئيسي لأي مستثمر، سواء أكان فرد أو شركة أو صندوق استثماري، ويكون العائد مضمون كأدوات العائد الثابت بشكل عام مثل سندات الخزينة والسندات المضمونة (حلاسه، 2018).

- **مخاطر الفوائد:** تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مختلفة في أسعار الفائدة، ويعتبر قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية، ويمكن أن تكون مصدر مهم للربحية ولقيمة حقوق المساهمين (غندور، 2018).

- **مخاطر الائتمان:** تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض للطرف المقابل (منصور، 2018).

1-7 حدود الدراسة:

تضمنت على مجموعة من الحدود هي:

-**الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

-**الحدود الزمانية:** ارتكزت الدراسة على الفترة الزمنية (2015-2018).

-**الحدود الموضوعية:** توضح الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: المخاطر

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر

المبحث الرابع: البنوك التجارية

المبحث الخامس: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي

2-1-1 تمهيد

2-1-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي

2-1-3 أهمية الإفصاح المحاسبي

2-1-4 أهداف الإفصاح المحاسبي

2-1-5 أنواع الإفصاح المحاسبي

2-1-6 طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

2-1-7 أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي

2-1-1 تمهيد:

بحيث يعبر الإفصـاح المحاسـبي عن كافة المعلومات التي تكون أسـاسـاً لتوضـيح حقيقة المركز المالي للبنوك، ولكافة مسـتخدمي القوائم المالية، ونظراً لخصـوصـية طبيعة البنوك، فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أفردت معياراً خاصـاً متعلق بالإفصـاح عن القوائم المالية للبنوك وهو (معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7)، بحيث تكمن أهمية الإفصـاح في إطار انضـباط السوق والرقابة المالية، وهي ما توفر للمستخدمين اجراء تقييم دقيق لوضع البنك المالي وأدائه (نشوان وآخرون، 2018). تضـمن الفصـل الثاني من الدراسـة على عرض للإطار النظري الخاصـة بالمتغيرات، بحيث احتوى المبحث الأول على الإفصـاح المحاسـبي، والمبحث الثاني تضـمن على المخاطر، بينما المبحث الثالث اشتمل على معرفة العلاقة ما بين الإفصاح المحاسبي والمخاطر.

2-1-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كافة المعلومات التي ربما تؤثر في موقف متخذ القرار الخاص بالوحدة المحاسبية، ويمكن أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة واضحة ومفهومة للقارئ من غير أي لبس أو تضليل (Ailwan *et al*., 2013).

ويُعرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول كافة التقارير المالية على جمع المعلومات الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير والقوائم المالية سواء كانوا مستخدمين داخليين أو خارجيين صورة واضحة وكاملة عن البنك (Lin & Scott, 2013).

الإفصاح المحاسبي عملية يتصل فيها البنك بالعالم الخارجي، كما أنه الإفصاح أداة اتصال من غيره لن يكون هنالك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، وهو ما يهدف إلى اظهار المعلومات التي تكون مع الإدارة للمستثمرين، مما يسهل عملية تقديم أداء البنك (Jabali & Ata, 2014).

ومن الممكن ارتباط مفهوم الإفصاح المحاسبي بالدور التقليدي للمحاسبة المهتم بمسك الدفاتر والسجلات، والهدف من الإفصاح المحاسبي عرض البيانات بطريقة واضحة ومفهومة (سليمان، 2018).

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة بأن الإفصاح المحاسبي هو عبارة عن عرض للقوائم المالية بشكل واضح وطبقاً لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، وهو ما يتعلق بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، بحيث تكون أكثر ملائمة ومناسبة للتنبؤ بوضعية البنك في المستقبل لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب والملائم.

2-1-3 أهمية الإفصاح المحاسبي:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في اعداد التقارير المالية إلى أنه من العناصر الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، بحيث تدعو هذه المبادئ للإفصاح الكامل عن كافة المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة والضرورية

التي لها علاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية، وذلك من أجل مصلحة المستثمرين والمستفيدين الاخرين من هذه المعلومات (الهادي، 2013).

ويستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من خلال تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، وهي ما تشمل على المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم، إضافة للآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءً على هذه المعلومات، لذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق ربما يؤدي لتشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات وربما يكون له أثار سلبية (Rahmat & Hoffmann, 2011).

واكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة مع مرور الوقت فيما يخص البيئة المصرفية، وذلك بسبب تعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر الخاصة بها (إبراهيم، 2015). بالإضافة إلى أن إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، الامر الذي يتطلب الإفصاح الشامل، ومن المفروض أن تعمل إدارات البنوك على تحليل كافة أنواع المخاطر المترتبة على التعامل مع هذه الأدوات ومن ضمنها مخاطر الائتمان، والسيولة، ومخاطر أسعار الصرف، لذلك فإن الإفصاح عن البيانات الخاصة بهذه المخاطر يعتبر أمر حيوي ومهم (Albuquerque & Zhu, 2018).

لذلك فقد أصبح الإفصاح المحاسبي مهم لتوفر الشفافية لمستخدميها وتوفر المعلومات مقارنة لكل الفترات المعروضة، كما تتضح أهميتها بتوفر نقطة بداية ملائمة حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أنه يمكن اعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنفعة المقدمة لمستخدميها (أبو نصار وحميدات، 2016).

2-1-4 أهداف الإفصاح المحاسبي:

يسعى الإفصاح المحاسبي لتحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بأعمال البنك سواء الداخلية أو الخارجية، ويمكن توضيح أهداف الإفصاح من خلال ما يلي:

- وصف البنود المعترف بها والتزويد بمقاييس مقيدة بها، وذلك من أجل مساعدة المستثمرين والدائنين في عملية تقييم المخاطر (Abraham *et al*., 2015).
- الحصول على المعلومات المهمة التي تسمح لكافة مستخدمي القوائم المالية على اجراء المقارنات المالية ما بين الفترات المالية المتعاقبة (Compbell *et al*., 2014).
- العمل على التزويد بالمعلومات فيما يخص النقدية الداخلية والخارجية المستقبلية، ومساعدة المستثمرين على تقييم العائد من استثماراتهم (أبو بكر وآخرون، 2017).
- العمل على إزالة الغموض وتجنب مشكلة عرض المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك من خلال التركيز على الاحتياجات المتنوعة المشتركة للأطراف الخاصة بالمعلومات المحاسبية، ويمكن مقابلتها إذا ما استغلت التقارير المالية ذات العرض العام على معلومات ملائمة ومناسبة عن الدخل والثروة (هندي، 2011).
- توفر معلومات يمكن الإفصاح عنها خارج نطاق القوائم المالية، والعديد من تلك المعلومات لا يمكن اخضاعها لمعايير الاثبات المحاسبي والتي تشمل على اثبات التعديل الذي يجري على أي معاير محاسبية، ولا تعد بديل أو وسيلة لتجنب اظهار بنود مهمة من ضمن القوائم المالية (Elshandidy *et al*., 2013).

ويستنتج من خلال ما سبق بأن الإفصاح المحاسبي يحقق الكفاءة المعلوماتية في اتخاذ القرار المناسب والكفء وتوفير درجة كبيرة من التأكد، مما يساعد على توفير معلومات موثوق بها لمستخدمي البيانات، وبالتالي حصول مستخدمي القوائم المالية على معلومات كافية ومناسبة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

2-1-5 أنواع الإفصاح المحاسبي:

يوجد اختلاف في الآراء من قبل مستخدمي التقارير المالية من ناحية أنواع الإفصاح المحاسبي، وذلك نظراً لتعدد القطاعات الاقتصادية ومدى معرفة وخبرة الافراد، وقد تم تقسيم أنواع الإفصاح المحاسبي كما يلي:

- **الإفصاح العادل:** يركز هذا النوع من الإفصاح على بُعد أخلاقي يتطلب تحقيق العدالة والمعاملة المتوازنة لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية، بحيث يتم تزويد كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية بنفس الكمية من المعلومات وفي وقت واحد (Elshandidy *et al.*, 2018).
- **الإفصاح الشامل:** يتعلق هذا النوع من الإفصاح بشمول التقارير المالية على كافة المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة، ويتطلب التعبير عن الاحداث الاقتصادية بدقة، وذلك من أجل ضمان عدم إخفاء أية معلومات ربما تؤثر على مصالح مستخدمي الكشوفات المالية (Miihkinen, 2012).

- **الإفصاح الوقائي:** يتعلق هذا النوع من الإفصاح بالقاعدة العامة والتي تتضمن على ضرورة أن يجري الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة للمستفيدين، وإنه بالرغم من عمومية هذه القاعدة، إلا أن تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة، وبذلك يكون افصاح وقائي هدفه حماية المجتمع خصوصاً المستثمر العادي الذي لديه قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية (Hasan *et al*., 2013).

- **الإفصاح التثقيفي:** يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح وهو ما يعرف بالإفصاح التثقيفي أو الإعلامي، وظهر هذا الاتجاه بسبب ازدياد أهمية الملائمة والخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وبسبب هذه الصفة فإنه كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات المناسبة والملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية والتقارير الصناعية على أساس خطوط الإنتاج والافصاح عن مكونات الموجودات الثابتة (Miihkinen, 2013).

- **الإفصاح المحاسبي المقنن:** يكون هنالك هيئة أو منظمة معينة تصدر المعايير والأسس التي تحكم اعداد القوائم والتقارير المالية، وتحدد نوع وكمية البيانات التي تتضمنها هذه القوائم والتقارير، واستخدام هذا النوع من الإفصاح يظهر بأن تقنين الإفصاح المحاسبي ضروري من أجل تحقيق التوزيع الأمثل للموارد وتحقيق العدالة في توزيع العائد لوسائل الإنتاج المتنوعة ما بين الأطراف والجهات، ويوجد العديد من المؤسسات تفشل في تقديم المعلومات المحاسبية الكافية للأطراف المعنية بها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء عليها، خصوصاً تلك الأطراف التي لا تملك السلطة للحصول على هذه المعلومات مثل المقرضين، ولابد أن

تظهر عند اعداد التقارير المالية وتحديد المعلومات التي يجب الإفصـــاح عنها، ويحقق هذا الإفصاح الثقة في أسواق رأس المال (Foued & Bouri, 2010).

- **الإفصـــاح المحاســـبي غير المقنن:** المديرين بالوحدات الاقتصـــادية الناجحة لديهم الرغبة والحافز الناتج من المصـــلحة الذاتية للإفصـــاح عن المعلومات المحاســبية التي تميزهم عن الوحدات الأخرى، وذلك من خلال الإفصـــاح وتقديم معلومات موضـــوعية وصـــحيحة عن الوحدة الاقتصـــادية التي يعملوا بها، ويتبين لهم بأن الســوق التنافســي للســلع والخدمات هو الكفيل من أجل تحقيق هذا الإفصاح الاختياري من غير اختيار أو تقنين (والي، 2013).

ويتضــح من خلال ما ســبق بأن الإفصــاح المحاســبي له عدة أنواع تختلف حســب طبيعة ونوعية المعلومات المقدمة، بالإضـــافة إلى أن كثرة المعلومات والتفاصـــيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاســتيعاب، وذلك ما يبعد مســتخدمي القوائم المالية عن إدراك العلاقات والنتائج المهمة والتي تتعلق بالكم الهائل من المعلومات، ومن خلال الاطلاع على الدراســات الســابقة يتضــح بأنه البنوك تتبع أسلوب الإفصاح الشامل في الدرجة الأولى.

2-1-6 طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية:

بعد عملية تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية والهدف الذي تستخدم فيه تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصـــاح عنها، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية المحتواه في البيانات المالية التقليدية وهي بيان المركز المالي، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية، وبيان التغيرات في حقوق الملكية (جبار،

2017)، إضـافة للمعلومات الرئيسـية الأخرى والتي تعتبر ضـرورية ومهمة، وذلك لتعذر الإفصـاح عنها في صـلب البيانات المالية تعرض في الملاحظات المرفقة في البيانات المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات (زيود، 2007).

لذلك تعد القوائم المالية في واقع الامر مجموعة من الافتراضـــات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه ما بين المهنيين في المبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها، مما يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم (أبو بكر وآخرون، 2017)، ومن هذه الافتراضـــات التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية على أساس لإثبات وتقييم الأصول مما يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضه للشك والتساؤل، إضافة لمفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر (الخطيب، 2002).

ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن توفير الإفصـاح المناسـب في البيانات المالية يتطلب إعادة النظر في العديد من المفاهيم والأعراف المحاســبية التي تحكم اعداد هذه القوائم، والخطوة الأولى تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسـبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسـبية حسب أولوية جهة خاصية الملائمة إضافة للخواص الأخرى للمعلومات.

2-1-7 أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

بعد تحديد المستخدم المستهدف لتلك المعلومات المحاسبية والغرض الذي ستستخدم فيه، فإنه تتمثل الخطوة التي تليها في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصـــاح عنها، وتتمثل في توفير المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية وعرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها (Sharma, 2013).

لذلك فإنه من المتعارف عليه أن يتم الإفصـــاح عن المعلومات التي لها آثار مهمة القرارات الاســـتثمارية لدى المســـتخدم المســـتهدف في القوائم المالية، ومن جانب أخر يتم الإفصـــاح عن المعلومات الأخرى خاصـة التفاصـيل سـواء في الملاحظات أو الإيضـاحات المرفقة بتلك القوائم أو بجداول أخرى مكمله تحلق بها (Lombardi *et al*., 2016).

وتســـتنتج الباحثة بأنه يتطلب الامر في العديد من الحالات الإفصـــاح عن المعلومة الواحدة نفسـها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، ومن هنا يجب أن يتم تحديد الإفصـاح المحاسبي لمعرفة القدر المناسب والملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

المبحث الثاني

المخاطر

2-2-1 تمهيد

2-2-2 مفهوم المخاطر

2-2-3 أنواع المخاطر في البنوك التجارية وكيفية قياسها

2-2-4 الأساليب المتبعة من أجل ادارة المخاطر

المبحث الثاني

المخاطر

2-2-1 تمهيد:

تتعرض البنوك التجارية بظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية للعديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المتنوعة من اقراض واستثمار وغيرها، ومن ضمن تلك المخاطر التي تواجه البنوك، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر التضخم، ومخاطر السوق وغيرها، مما تؤثر على أصول البنك التجاري، وبالتالي على سلامة أموال المودعين. وتضمن هذا المبحث توضيح لمفهوم المخاطر، وأنواع المخاطر، والأساليب المتبعة من أجل إدارة المخاطر.

2-2-2 مفهوم المخاطر:

يمكن تعريف المخاطر على أنها "ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر دقة، هي الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المرجوة (أبو خريص وتلالوه، 2011).

كما عرفها آل شبيب (2012) المخاطر على أنها عدم التأكد من الناتج المالي بالمستقبل لقرار يقوم الشخص الاقتصادي على اتخاذه بالحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة بالماضي.

ويمكن تعريف المخاطر على أنها الانخفاض في القيمة السوقية للبنك، وذلك بسبب التغيرات في بيئة الاعمال (الشمري، 2013).

كما يمكن تعريف المخاطر على أنها تقليل الآثار الســـلبية للمخاطر لأدنى حد وبأقل تكلفة ممكن من خلال التعرف عليها وقياسها والسيطرة عليها (Lenssen *et al*., 2014).

وعرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر الصادرة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الامريكية (FSR) (Financial Services Roundtable, 1999) المخاطر بأنها "احتمال حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو ربما بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تقلل من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، فمثل هذه القيود تؤدي لإضعاف قدرة البنك على الاستمرار بتقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، والحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى (حسين، 2017).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها نظام كامل متكامل يقوم من خلاله تحديد وتقييم المخاطر، ومن ثم قياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل تقليل أثار تلك المخاطر عن طريق تحديد التكلفة والعائد والعمل على تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة تلك المخاطر بشكل دائم من خلال تحليل المخاطر، وضبطها عن طريق تطبيق معايير السلامة كافة، مثل أخذ الحيطة والحذر في أي صفقة أو معاملة مالية تتم من خلال البنك.

2-2-3 أنواع المخاطر في البنوك التجارية وكيفية قياسها:

تدل زيادة الربحية على أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار بموجودات تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع تقليل التكلفة، ويوجد هناك اختلاف ما بين تعظيم الربح وتعظيم الثروة، فمن أجل أن يحصل البنك على عائد عالي، يجب عليه أن يتحمل الكثير من المخاطر أو تخفيض من تكاليف التشغيل، ولكن تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد عالية والمخاطر الناتجة عن ذلك، وتتعرض البنوك لأنواع متنوعة من المخاطر سواء بالنسبة لعملياتها أو أصولها، وهي ما تحد من قدرتها على القيام بمهامها أو تؤثر على قدرتها بتحقيق أهدافها ومن بينها الأهداف الحالية والمستقبلية، وما تكون المحصلة النهائية لها التأثير على عوائد البنك والقيمة السوقية للموجودات والالتزامات، والمخاطر التي تتعرض لها تتميز بوجود تداخل بينها، وحددت اتفاقية بازل (1.2) ستة أنواع رئيسية ومهمة من المخاطر المصرفية التي لابد من تحليلها وقياسها وهي المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الفوائد، ومخاطر العوائد، ومخاطر رأس المال، وفيما يلي توضيح لكل منها:

- **المخاطر الائتمانية:**

هي عبارة عن المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها كافة إيرادات البنك ورأسماله، والتي تنجم عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته نحو البنك بالوقت المناسب، وتعد القروض من أهم مصادر مخاطر الإقراض، كما أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء أكانت داخل الميزانية أو خارجها، ويتضح دور الإفصاح المحاسبي في إدارة هذا النوع من المخاطر بأنه

يكمن في تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة، إضافة للاحتفاظ بما يكفي من رأس المال لامتصاص الخسائر غير المتوقعة، إضافة للتقييم الشامل من أجل توضيح مدى قدرة المقترض وامكانيته على السداد في الوقت المناسب والمحدد (الشمري، 2013).

ويشمل تقييم مخاطر الائتمان التعامل مع هذه المخاطر وقياس مؤشراتها، والعمل على تصنيف ومتابعة المستحقات وكافة العمليات المتأخرة، وتتضح أهمية وضع أسس موحدة لتصنيف الديون وتكوين المخصصات الضرورية لمواجهة أي نقص في قيمتها، وبما يحقق كفاية الأصول لمقابلة الالتزامات على البنك (النعيمي، 2010)، وتتضح أسس التصنيف بتوزيع الديون لمجموعتين رئيسيتين، وحسب توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية الصادرة عن صندوق النقد العربي، وهما مجموعة الديون المنتظمة الجيدة، ومجموع الديون غير المنتظمة، وإنه يندرج ضمن الديون غير المنتظمة ثلاث فئات هي، دون المستوى، ومشكوك في تحصيلها، ورديئة (شاهين، 2010). ويتم قياس مخاطر الائتمان من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة}}{\text{صافي التسهيلات}}$$

- **مخاطر السيولة:**

تتمثل مخاطر السيولة في عدم الاحتفاظ بنقدية كافية، والقدرة على الاقتراض لمواجهة مسحوبات الودائع والطلب الصافي على القروض والاحتياجات النقدية الأخرى، ومن أجل مواجهة خطر السيولة ربما يندفع البنك لاقتراض أموال طارئة ومستعجلة بتكلفة عالية، ولمواجهة احتياجاته الوقتية من النقدية مخفض مكاسبه، وربما يدفع انخفاض مستوى سيولة البنك لعرض معدلات فائدة عالية، وذلك

لجذب المودعين للتعامل بشهادات إيداع، ويأتي دور الإفصاح المحاسبي لغرض إدارة المخاطر ليوضح الموائمة الزمنية لإدارة الموجودات والمطلوبات والتدفقات النقدية المطلوبة، والسيطرة على مصادر واستخدامات أموال البنك من الودائع، وذلك من خلال إعطاء أولوية عند توظيف تلك الأموال لكافة الاستثمارات ذات العائد المضمون، وضع آلية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة، وذلك أن تكون تلك الآلية جزء من الرقابة الداخلية للبنك، ويتم من خلالها التدقيق المنتظم للمعلومات المحاسبية الواردة بخصوص عملية إدارة السيولة، وتحديد المشاكل والمعوقات التي ربما تواجه عسر السيولة في البنك (عثمان، 2013).

$$\textbf{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الودائع الأساسية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

- **مخاطر التشغيل:**

عبارة عن مخاطر تحمل خسائر وتنتج عن عدم فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والاحداث الخارجية، وهو ما يتضـــمن المخاطر القانونية، ولكن يتم اســـتثناء المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، والمخاطر النظامية (الشمري، 2013). ويتم قياس مخاطر التشغيل من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{مخاطر التشغيل} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{عدد العاملين}}$$

- **مخاطر الفوائد:**

التغير في أسعار الفائدة يؤثر في أرباح البنك نظراً لتغير في صافي الربح من الفائدة، ومستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة في قيمة

الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، بحيث أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، تتغير بتغير أسعار الفائدة، وبالتالي تكمن إدارة المخاطر بطريقة فعالة للحفاظ عليها في المستويات التحوطية لضمان السلامة (Basel 2 World, 2009).

وعلى الرغم من أن مخاطر سعر الفائدة جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية، غير أنه يمكن أن يشكل وجودها بإفراط خطر كبير على أرباح البنك وقاعدته الرأسمالية، وتتخذ مسألة إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة، بحيث يعمل العملاء بصورة نشطة بإدارة المخاطر الخاصة بأسعار الفائدة، ويجب تقديم اهتمام لهذه المخاطر على اعتبار أن كل بنك يتحمل درجة من الخطر في الدول التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة (منصور، 2018). ويتم قياس مخاطر الفوائد من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{مخاطر الفوائد} = \frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{صافي التسهيلات}}$$

- **المخاطر العوائد:**

المخاطر التي تعرقل الهدف الرئيسي لأي مستثمر، سواء أكان فرد أو شركة أو صندوق استثماري، ويكون العائد مضمون كأدوات العائد الثابت بشكل عام مثل سندات الخزينة والسندات المضمونة. وتم قياس مخاطر العوائد من خلال المعادلة التالية (حلاسه، 2018):

$$\textbf{مخاطر العوائد} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

- **مخاطر رأس المال:**

المخاطر التي تنتج عن عدم كفاية رأس المال لحماية مصـــالح المودعين والمســـتثمرين والمقترضـين وغيرهم من أصـحاب المصـالح المختلفة، ومن الصـعب تحديد مسـتوى كفاية رأس المال للبنك التجاري الواحد أو حتى للجهاز المصـــرفي كافة (Kipngetich & Muturi, 2015)، وتم قياس مخاطر رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{مخاطر رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2-2-4 الأساليب المتبعة من أجل إدارة المخاطر:

تقوم البنوك عادة على إتباع مجموعة من الاسـاليب والطرق لتقليل حدة المخاطر في الودائع التي من الممكن أن تواجهها هي (العجلوني، 2008)، (Marvynk, 2005):

- الالتزام بالوعد: من الســياســات المهمة التي تلتزم بها البنوك، لما له من فائدة عليها، مما يعفي أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر، ومن ثم يزيد الثقة في المعاملات.
- التصكيك وصناديق الاستثمار: الهدف منها هو تقليل مخاطر الاستثمار وتوزيعها من خلال تعدد منافذ الاستثمار.
- التنوع في الاســتثمار وتوزيعه: من اجل تخفيف حدة المخاطر تقوم بتنويع محفظتها الاســتثمارية وتوزيع اســتثماراتها على العديد من القطاعات المختلفة في المناطق الجغرافية وفئات مختلفة من الزبائن.

- غرامات التأخير: تغريم المدين المماطل على الدفع وذلك بمقدار تخلفه عن الســـداد في الاجل.
- تطوير وسائل تسيير الاخطار ونقلها: مثل التأمينات التكافلية وتوريق حقوق ملكية الأسهم، واللجوء إلى عقود السلم والاستصناع.

المبحث الثالث

دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر تبعا لمعيار الإبلاغ المالي رقم 7

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7: الأدوات المالية، تتطلب الإفصـــاح عن المعلومات حول أهمية الأدوات المالية بالنســـبة للكيان، وطبيعة ومدى المخاطر الناشـــئة عن تلك الأدوات المالية، من الناحيتين النوعية والكمية. الافصـــاحات المحددة مطلوبة فيما يتعلق بالأصـــول المالية المحولة وعدد من الأمور الأخرى. تم إصـــدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 في الأصل في أغسطس 2005 وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2007.

تتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عرض افصاحات معينة حسب فئة الأداة بناءً على فئات قياس معيار المحاسبة الدولي 39. بعض الافصاحات الأخرى مطلوبة حسب فئة الأداة المالية. بالنســـبة لتلك الإفصـــاحات، يجب على البنوك تجميع أدواتها المالية في فئات من الأدوات المماثلة بما يتناسب مع طبيعة المعلومات المقدمة. ويوجد لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 فئتان الرئيسيتان للافصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 7 هما:

- معلومات حول أهمية الأدوات المالية.
- معلومات حول طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية.

بيان المركز المالي للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز والأداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7، يشمل ذلك افصاحات لكل فئة من الفئات التالية: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تعرض بشكل منفصل تلك المحتفظ بها للمتاجرة وتلك المصنفة عند التحقق الأولي استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قروض ومدينون موجودات متاحة للبيع مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تظهر بشكل منفصل تلك المحتفظ بها للمتاجرة وتلك المخصصة عند التحقق المبدئي مطلوبات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة.

الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالميزانية العمومية: إفصاحات خاصة حول الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة للقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بما في ذلك الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، والتغيرات في القيم العادلة المنسوبة إلى هذه المخاطر وطرق القياس.

مع اصدار معيار الإبلاغ المالي رقم 7 بعنوان الأدوات المالية في أب لعام 2005 ولغاية 2007، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتجميع كل متطلبات الإفصاح الخاصة بالأدوات المالية في معيار واحد صالح لكافة الشركات والبنوك، وفي لحظة تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 7 أصبحت البنوك والشركات المساهمة العامة تستند وتعتمد على هذا المعيار عند الإفصاح عن الأدوات المالية في التقارير المالية الصادرة عنها (النجار، 2015).

ومن خلال مراجعة متطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي رقم 7 فقد اتضح أن هناك متطلبات كانت موجودة في الأساس ضمن متطلبات الإفصاح وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 وهي: الأدوات المالية (الإفصاح والعرض)، ولكن تم استحداث متطلبات جديدة لها علاقة

بالإفصاح بكافة معلومات كمية ونوعية كافية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بشكل عام. ويشير الجدول رقم (1) للإفصاح المحاسبي للمعيار المحاسبي رقم 7.

الجدول (1): الإفصاح المحاسبة لمعيار المحاسبي رقم 7

رقم الفقرة	العنوان	متطلبات الإفصاح من المخاطر
33	الإفصاح النوعي	لابد على كل بنك الإفصاح بشكل وصفي عن كل نوع من أنواع المخاطر وهي ما تشمل تعرضها للمخاطر، والأسباب التي أدت لذلك، والاهداف والسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر والأساليب المتبعة في قياس المخاطر.
34	الإفصاح الكمي	يجب على كل بنك الإفصاح ببيانات كمية عن مستوى تعرضها للمخاطر بتاريخ اعداد التقارير المالية وتشمل كل من مخاطر العملات، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر الأسعار الأخرى، وهذه المعلومات لابد من أن تعتمد على معلومات يتم الحصول عليها من داخل البنك.
40	تحليل الحساسية أحادية المتغير	تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر التي تتعرض لها بتاريخ اصدار التقارير المالية، وتوضيح كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر التي لها علاقة، إضافة لتوضيح الأساليب والافتراضات المستخدمة في اعداد هذا التحليل.
41	تحليل القيمة المعرضة للخطر (VAR)	يتم استخدام تطبيق تحليل القيمة المعرضة للخطر متعدد المتغيرات، وهي ما تعد هذه الطريقة أفضل وأكثر قدرة على عكس العلاقة التي تربط متغيرات المخاطر، ومن ثم توضيح الأثر المتوقع الذي يترتب على سياسة التنويع، ولابد من الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة في اعداد هذا التحليل

المصدر: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من الدول الصناعية العشرة: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ، وذلك مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة وحجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها، كان ذلك عام 1988.

أهداف لجنة بازل:

المساعدة في استقرار النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت المصارف الدولية خلال السبعينيات في منح قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية ونظرا لعدم قدرة الدول النامية على التسديد اضطرت المصارف إلى اتخاذ إجراءات منها شطب الديون.إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، فمن الملاحظ أن البنوك اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة في السوق المصرفية العالمية وكانت أكثر تفوقا من البنوك الأمريكية والأوربية.العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تدع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما فيذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك، واقرت معيارا موحدا لكفاية راس المال ليكون ملزما لكافة المصارف أي أن قراراتها ملزمة.

وعملت لجنة بازل للرقابة المصـــرفية على اقتراح ثلاثة مناهج لقياس القيمة المعرضـــة للمخاطر وهي (Beatty & Liao, 2014):

- **طريقة التباين (التغاير):** تعتمد على قياس القيمة المعرضة للخطر على الانحراف المعياري والارتباط.
- **طريقة المحاكاة التاريخية:** تعتمد في قياس القيمة المعرضـــة للخطر على محاكاة التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة الحالية في ظل أسعار السوق خلال مشاهدات تاريخية معينة.
- **طريقة محاكاة مونت كارلو:** تعتمد في قياس القيمة المعرضــة للخطر على محاكاة التغيرات في قيمة المحفظة الحالية عبر سيناريوهات سوقية عشوائية تعبر عن التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة خلال مشاهدات تاريخية معينة.

من خلال الاطلاع على الدراســات الســابقة ومعيار رقم 7 المتعلقة بالإفصــاح المحاســبي والمخاطر في البنوك التجارية. فقد تبين في دراســة أجراها كل من (Lin et al., 2010) بأن القيمة المعرضــة للمخاطر VAR تكون الخسـائر المحتملة في العوائد المسـتقبلية، والقيمة العادلة أو التدفق النقدي الناتج من التغير في القيمة السوقية خلال فترة زمنية معينة مع احتمال حدوثها.

وقد أوضـــحت دراســـة (العلي، 2002) بأنه عندما يقرر أي بنك اســـتخدام طريقة القيمة المعرضة للخطر تصبح ملزمة بالإفصاح من خلال الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة، إضافة لبعض النماذج والمقاييس المهمة مثل مستوى الثقة، والفترة الزمنية. وتُعد المخاطر السوقية والسيولة

ومخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر ضـــمن معيار الإبلاغ المالي رقم 7 التي تواجه البنوك التجارية (Duttagupta & Paul, 2008).

ومن خلال ما سبق فإنه الإفصاح عن المخاطر الذي يحصل في البنوك التجارية وحسب متطلبات المعيار رقم 7، يمكن ألا يعطي تصور شامل ومعلومات كافية عن مستوى المخاطر لدى البنوك، نظراً لأن أنواع مهمة من المخاطر مثل (مخاطر التخطيط الاســـتراتيجي، ومخاطر التدفق النقدي من العمليات التشغيلية) لا يتم احتسابها حسب متطلبات المعيار رقم 7.

ويعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية أساساً للبنوك أمر ضروري وجوهري، لان كل مبدأ هو من صـــلب العمل المصـــرفي، بحيث أن البنوك تتعامل بأموال المودعين وعلى اطلاع تام بأعمالهم وأســرارهم، لذلك فإن تطبيق الشــفافية والافصــاح عن البنوك هو جزء من نظام البنوك نفســه، مما يتطلب على البنوك أن تطور الأنظمة لبلورة استراتيجيتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة الضروريتين مع العالم الخارجي.

المبحث الرابع

البنوك التجارية

تخضع جميع أعمال البنوك التجاريّة لرقابة البنك المركزيّ. وتصنّف وظائف البنوك التجاريّة إلى نوعين: التقليدية والحديثة، حيث إنّ الوظائف التقليدية تتضمن قبول الودائع من خلال قيام البنوك التجاريّة بقبول الودائع بعدة أنواع، والعمل على منح القروض، فتعمل البنوك التجارية على توظيف مواردها من خلال قروضها الممنوحة للعملاء، والاستثمارات المتنوعة مع مراعاة المبادئ الأساسية لتوظيف أموال البنك والتي تتمثل بالربحية والسيولة والضمان، أما الوظائف الحديثة نُشأت لاتساع أعمال البنوك التجارية والعمل على زيادة نشاطها، مما أدى إلى تغير النظرة إلى البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال والإقراض إلى مؤسسة كبيرة تعمل على تقديم الخدمات البنكية إلى البلد، ومن أهم الوظائف الحديثة تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومن ثمّ مشاريعهم التنمويّة؛ ذلك لتنمية ثقتهم بالبنك، والعمل على الإسهام في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى، ومحاولة على تحصيل الأوراق المالية التجارية لصالح العملاء، وخدمات البطاقات الائتمانية، بالإضافة إلى شراء العملات الأجنبية وبيعها وتحويل العملة للخارج (الفتلي، 2014).

وتُعرف البنوك التجارية بأنها البنوك الوحيدة التي تعمل على الاحتفاظ بالودائع من أجل أن يتم سحبها بعد ذلك من خلال الشيكات وغيرها، وقد استخدم تعبير بنك تجاري، لأن البنوك التجارية قديماً كانت تملك دور الممول للقروض قصيرة الأجل (شاهين، 2010).

ومن الممكن تعريف البنك على أنه مؤسسة مالية تستثمر أموال عملائها والمستثمرين، ويعمل البنك كوسيط مالي ما بين المستثمرين والذين يعرفوا بالمودعين، والمستثمرين الذين يقترضوا هذه الأموال من أجل تغطية جميع احتياجاتهم الاستثمارية (شقيري، 2012).

وتعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي تستثمر الودائع من المستثمرين من أجل كسب الربح، بحيث يتم احتساب الربحية من خلال أخذ الفرق ما بين الفائدة التي تأخذها البنوك من المقترضين والفوائد التي تدفع للمودعين، بالإضافة إلى ذلك تعمل البنوك على تقديم أنشطة مالية لعملائها، كخدمات الائتمان وشيكات الصرف واصدار خطابات الاعتماد وخطابات الضمان وصناديق الودائع الامنة وإدارة المحافظ وخدمات صرف العملات الأجنبية وتداول الأوراق التجارية والقبول المصرفي والاكتتاب في الأدوات المالية.

ومن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية، وتمويل الاسكان الشخصي وهو ما يتضمن الائتمان وسداد المدفوعات عن الغير وخدمات البطاقات الائتمانية فيما يخص الائتمان، وأيضاً تحصيل الفواتير الخدمية المتنوعة من ناحية حسابات تعمل على فتحها المؤسسات المعنية، ويتم ايداع قيمة الفواتير من قبل المشتركين ومن ثم يتم تحصيل الأوراق المالية (جبار، 2017).

وتمتلك البنوك بشكل عام مصادر تمويلية عديدة كالمصادر الداخلية والتي تشمل على رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة التي تتضمن الاحتياطي الاجباري والاختياري، ومن ضمن هذه المصادر المخصصات المتنوعة مثل مخصص الديون المشكوك فيها والمخصصات الاستهلاكية والأرباح غير الموزعة وتشمل على سندات الدين الطويل الأجل، والعمل على تساوي الأموال الخاصة

بالبنك من خلال أخذ الفرق ما بين موجودات البنك ومطلوبات البنك، ومن ضمن المصادر الأخرى المصادر الخارجية والتي تشمل على القروض واعادة الخصم والتسهيلات الائتمانية الخارجية، بالإضافة لمصادر التمويل الأخرى والتي تتضمن القروض المتبادلة ما بين البنوك المحلية والتأمينات المختلفة وودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية والشيكات برسم الدفع (شاهين، 2010).

وفيما يلي توضيح لكافة البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، مع توضيح طبيعة عملها الفعلي:

الجدول (2): البنوك التجارية

اسم البنك التجاري	طبيعة عمله
الأردن	تجاري
العربي	تجاري
الأردني الكويتي	تجاري
التجاري الاردني	تجاري
الاستثمار العربي	تجاري
المؤسسة العربية المصرفية	تجاري
الاتحاد	تجاري
القاهرة	تجاري
الإسكان	تجاري
الاستثمار	تجاري
المال الاردني	تجاري
سوسيته	تجاري
الأهلي	تجاري

المصدر: بورصة عمان (www.ase.com.jo)، وذلك لغاية عام 2020.

المبحث الخامس

الدراسات السابقة

2-5-1 تمهيد

2-5-2 الدراسات العربية

2-5-3 الدراسات الأجنبية

2-5-4 ملخص الدراسات السابقة

2-5-5 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المبحث الخامس

الدراسات السابقة

2-5-1 تمهيد:

يوضح المبحث الخامس عرض لمعظم الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية سواء دراسات عربية أو دراسات أجنبية، وملخص للدراسات السابقة، مع توضيح ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة المعروضة، من ناحية العينة أو الهدف المرجو من الدراسة، أو المقاييس المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

2-5-2 الدراسات العربية:

1. دراسة **الشرع والهرموشي (2019)**، بعنوان: **"أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015).**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي. تكونت عينة الدراسة من (10) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الواقعة ما بين (2010-2015)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي البسيط. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي، كما تبين بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر العائد على الاستثمار في درجة الأمان المصرفي. وقد أوصت

الدراسة بضرورة السعي لتدعيم درجة الأمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي بشكل عام، وذلك من خلال ايجاد توازن بينها وبين المخاطر المصرفية.

2. دراسة **البياتي (2019)**، بعنوان: "**الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية في العراق، ومعرفة المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولية للمحاسبين في العراق، وتم استخدام المنهج الوصفي والاستنتاجي. وتوصلت الدراسة إلى أن مبدأ الإفصاح المحاسبي يعتبر من المبادئ المحاسبية المهمة، إذ نشأت هذه الأهمية من حقيقة كون الغالبية العظمى من مستخدمي القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات أية شركة، ويعتمدون بشكل كبير في التعرف على أوضاع الشركة والوقوف على أدائها من خلال قوائمها المالية المنشورة، وذلك ما يدل على أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال أنه يوجد أكثر من معيار محاسبي دولي خاص به. أوصت الدراسة بضرورة أن يراعي الإفصاح الاختلاف في الخبرات والمعرفة بين مستخدمي هذه المعلومات ورغبة الإدارة في الإفصاح عن بعض المعلومات وعدم الإفصاح عن بعضها الاخر.

3. دراسة **أحمد ومهدي (2018)**، بعنوان: "**تأثير الإفصاح المحاسبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية**".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين. تكونت عينة الدراسة من شركة التأمين الوطنية في العراق، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يوجد علاقة ارتباط وتأثير بين مستوى الإفصاح المحاسبي وحجم مخاطر الإعادة لمحفظة شركة التأمين الوطنية، وإعطاء صورة واضحة للمتعاملين معها عن طبيعة نشاطها الفني. أوصت الدراسة الالتزام بتطبيق معيار الإبلاغ الدولي رقم (4) في التقارير المالية لشركة التأمين الوطنية، وذلك من أجل تحديد العائد والمخاطرة التي تتعرض لها محفظة الشركة أعلاه، وإعطاء صورة واضحة للمتعاملين معها عن طبيعة النشاط الفني.

4. دراسة **نشوان وآخرون (2018)**، بعنوان: **"أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"**.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. تكونت عينة الدراسة من (7) بنوك مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة ما بين (2011–2017)، وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها بأنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، كما تبين بأنه يوجد أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وقد تبين بأنه لا يوجد أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القرض.

5. دراسة الجرف (2017)، بعنوان: "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية. تكونت عينة الدراسة من (16) شركة في مصر ذات الإيداع الدولية وهي ما تعتبر أدوات مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية مثل بورصة لندن أو بورصة لوكسمبورج أو بورصة نيويورك، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي والايجابي لتحليل وتفسير أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي واختبار t. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها بأنه يوجد فروقات معنوية بين القيمة السوقية للسهم قبل وبعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية مما يدل على أنه يوجد هنالك أثر لتطبيق هذه المعايير، كما تبين بأنه يوجد زيادة القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في القيمة الدفترية للسهم والربح التشغيلي للسهم، وربحية السهم في تفسير التغير بالقيمة السوقية للسهم. أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة المعمول بها في مصر بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة وصدور قانون الاستثمار الجديد.

6. دراسة **العذاري (2017)**، بعنوان: **"الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات. اتبعت الدراسة المنهج الاستنتاجي والاستقرائي والعلمي، وتكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية المهمة والتابعة لوزارة الصناعة العراقية والتي شملت على الشركة العامة للإسمنت

الجنوبية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. وأظهرت النتائج بأن يوجد تأثير للأنشطة الخاصة بتنمية العاملين الأكثر انتشاراً على أداء الشركة المالي والاستراتيجي، كما تبين بأنه يوجد إمكانية لقيام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية موحدة تضمن كل النشاطين الاقتصادي والاجتماعي مما قد يوفر قوائم مالية معبرة بشكل حقيقي وشامل عن نشاطات الشركة. أوصت الدراسة على ضرورة اصدار قانون يلزم كافة الشركات بشكل عام والصناعية بشكل خاص بالإفصاح عن تكاليفها الاجتماعية والأنشطة التي تهدف لتنفيذها في المستقبل.

7. دراسة **لحسن وقدور (2017)**، بعنوان: **"دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية".**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر. استخدمت الدراسة العديد من الدراسات السابقة للوصول للنتائج ومعرفة دور تلك المعلومات في إدارة مخاطر البنوك، أي اتبعت الدراسة المنهج النظري والاستقرائي. وتوصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية جاءت لتلبية حاجات إدارة المخاطر، وأن المحاسبة لم تعد مجرد تسجيل وتبويب وعرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة معينة، وانما أصبحت أداة لقياس وتقييم المخاطر وادارتها من جهة وإظهار القيمة السوقية من جهة أخرى، كما تبين بأنه سمحت هذه المعايير بالتوسع في الإفصاح حول المخاطر وادارتها. أوصت الدراسة بضرورة التركيز على مهنة المحاسبة من خلال أنها تعمل على تقليل الغش المالي للمؤسسات وذلك من خلال توفير معلومات سليمة تعزز الممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

8. دراســة **العربيد وقرطالي (2016)**، بعنوان: **"أثر الإفصــاح المحاســبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاســبية: دراســة ميدانية على الشــركات المدرجة في الأســواق العربية للأوراق المالية".**

هدفت الدراســة إلى معرفة أثر الإفصــاح المحاســبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاســبية في الشــركات المدرجة في الأســواق العربية للأوراق المالية. تكونت عينة الدراســة من المصــارف في سـوق مسـقط، وسـوق دمشـق، وسـوق بيروت، والبورصـة المصـرية، والسـوق المالية السـعودية وسـوق أبو ظبي، وسـوق الخرطوم، وبورصـة قطر، وسـوق العراق، وسـوق الامارات لسـنة 2015. واتبعت الدراسـة المنهج الوصـفي والتحليلي، وتم اسـتخدام العديد من الأسـاليب الإحصـائية مثل الإحصـاء الوصـفي واختبار العينة الواحدة. توصـلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها بأنه يوجد علاقة إيجابية بين نوعية المعلومات على الانترنت في الشـركات المسـاهمة المدروسـة ومنفعة المعلومات المحاســبية، ويوجد علاقة إيجابية بين أســلوب عرض المعلومات على الانترنت في الشركات المساهمة العامة المدروسة ومنفعة المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة إلى ضرورة دعوة إدارة الشـركات المسـاهمة المدرجة في الأسـواق العربية للأوراق المالية للتوسـع في اسـتخدام البرامج والأساليب التكنولوجية التي تمكن من التحقق من المعلومات المنشورة الكترونياً وتوفير أمن معلوماتي كامل للمواقع الالكترونية وإلزام الشركات على استخدامها.

9. دراسة **النجار (2015)**، بعنوان: "**الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 7 (IFRS7): دليل من فلسطين**".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 7 (IFRS7) في فلسطين، ومعرفة العلاقة ما بين الإفصاح الكمي والنوعي لمخاطر السوق وكل من حجم الشركة ومخاطر الشركة وأداء الشركة. تكونت عينة الدراسة من (13) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة ما بين (2005-2012)، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل تحليل المحتوى وتحليل معامل الارتباط. كانت خلاصة النتائج بأنه يوجد ارتباط ما بين عدد المرات لقيمة الإفصاح عن المخاطر على أداء الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وإن الشركات كبيرة الحجم أكثر التزام بالإفصاح عن مخاطر السوق من الشركات صغيرة الحجم. أوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئة المشرفة على بورصة فلسطين بتوحيد إجراءات وطرق الإفصاح عن مخاطر السوق من قبل كافة الشركات المدرجة.

10. دراسة **الساعدي والبياتي (2012)**، بعنوان: "**فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري: منظور اداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل**".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد آليات الإفصاح المحاسبي في المصارف، والتحقق من ضمان تفسير معلومات البيانات المالية الواردة في الكشوفات المالية لمستخدميها وتوضيحها من خلال اعتماد آليات الإفصاح في المصارف. اتبعت هذه الدراسة المنهج المسحي والتجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (10) مصارف تجارية حكومية وأهلية في محافظة بابل، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي البسيط. أوضحت النتائج بأنه

يوجد علاقة معنوية بين الإفصاح المحاسبي في المصارف ومؤشرات الفساد الإداري، كما تبين بأنه يتأثر الفساد الإداري والمالي بإجراءات الرقابة الداخلية أكثر من تأثره بالرقابة الخارجية، وترتبط الرقابة الداخلية بالفساد الإداري ارتباط معنوي عالي بالرقابة الخارجية. أوصت الدراسة بضرورة المحافظة على مستوى الشفافية السائد في الوقت الحالي في المصارف الخاصة بعينة الدراسة، والعمل على تطوير آليات الإفصاح المعلوماتي التي حققت تراجع عن آلية الشفافية من خلال الإفصاح بشكل مفصل عن المصارف والايرادات كافة في كشف الدخل، والالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالإفصاح المحاسبي للمصارف وخاصة المعيار رقم (3).

11. دراسة **شاهين وصباح (2011)**، بعنوان: **"أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني"**.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني. تم قياس إدارة المخاطر من خلال مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات، وتكونت عينة الدراسة من (12) مصرفاً خلال الفترة الواقعة ما بين (1997–2008)، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل التحليل الاحصائي Panel Data. أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة طردية ما بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، ولكن يوجد علاقة عكسية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان المصرفي. أوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام ومتابعة تلك المتغيرات وتطبيق معادلة التقدير المذكورة بالنظر لدورها الفاعل في اظهار أثر الأوضاع المالية للمصارف على درجة الأمان المصرفي.

12. دراسة **عنقه (2011)**، بعنوان: **"الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها".**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية في الرقابة عليها. تكونت عينة الدراسة من (5) مصارف عاملة في سوريا وهي (المصرف التجاري السوري، ومصرف سورية الدولي الإسلامي، ومصرف سورية والمهجر، ومصرف عودة سورية، المصرف المركزي)، وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها بأنه يوجد اختلاف كبير وواضح بين انسجام الإفصاح عن المخاطر المصرفية مع معايير المحاسبة الدولية في كل من المصارف العامة والخاصة في سورية، كما تبين بأنه تقدم المصارف الخاصة معلومات كافية عن المخاطر التي تتعرض لها والطريقة التي تدير بها هذه المخاطر، بحيث يعتبر الإفصاح بهذه المصارف منسجماً مع معايير المحاسبة الدولية بشكل عام بما فيها الإفصاح عن المخاطر.

13. دراسة **عبدالله (2010)**، بعنوان: **"تنظيم الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في أسواق المال: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية".**

هدفت الدراسة إلى توضيح الإفصاح المحاسبي عن المخاطرة في أسواق المال وتحديد حدود ونطاق المخاطر التي يمكن للمستثمر أن يتحملها في مواجهة مختلف الاستثمارات. ركزت الدراسة على مخاطر الاستثمار، وقرارات المستثمرين في سوق المال، وأسعار الأوراق المالية في سوق المال، والأوراق المالية وعوائد الاستثمار. أهم ما توصلت إليه الدراسة بأن القوائم المالية والتقارير المنشورة لا تفصح عن المخاطر التي يتعرض لها المستثمر في سوق الأوراق المالية، ويوجد علاقة موجبة

تربط بين المعلومات المحاســـبية الملائمة وأســـعار الأوراق المالية، كما تبين بأنه يوجد علاقة بين الإفصـاح المحاسـبي عن المخاطر واتخاذ القرارات الاسـتثمارية. أوصـت الدراسـة على ضـرورة التزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإفصاح عن المخاطر في التقارير والقوائم المالية المنشـورة حتى تلاءم طبيعة واحتياجات المسـتخدم، ولا بد من إظهار المعلومات المحاسـبية والمالية ذات الأثر الكبير بشكل واضح ومحدد في القوام المالية للشركات المساهمة وذلك لتأثيرها الواضح في تحديد درجة المخاطرة.

2-5-3 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة **Roychowdhury *et al.*, (2019)**، بعنوان:

"The Effects of Financial Reporting and Disclosure on Corporate Investment: A Review".

"تأثير التقارير المالية والإفصاح على استثمارات الشركات: مراجعة."

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر هذه التقارير والافصاح في تسهيل تخصيص رأس المال للمشاريع الاستثمارية الصحيحة وإلى أي مدى. وتكونت عينة الدراسة من (33) مؤسسة في الولايات المتحدة الامريكية، وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها بأنه يوجد عدم تناسق في المعلومات تؤدي إلى احتكاكات الوكالة مثل الاختيار السلبي في طبيعة الإفصاح المحاسبي وتكاليف المخاطر الأخلاقية، ووجود عدم تأكيد بشأن فرص النمو، ويوجد علاقة بين جودة التقارير وكفاءة الاستثمار في الأماكن التي من المحتمل أن يلعب فيها الاختيار السلبي دوراً حاسماً، كما تبين بأن جودة التقارير تؤثر على كفاءة الاستثمار من خلال تسهيل الوصول إلى رأس المال الخارجي، وهناك حاجة لتقدير أفضل لحجم الزيادات في كفاءة الاستثمار التي تعزى إلى التقارير المالية. أوصت الدراسة إلى ضرورة فهم القوى والقنوات البديلة المتاحة للشركات للتغلب على التكاليف المزعومة من حيث الكفاءة الاستثمارية الضائعة، من وجود انخفاض جودة التقارير.

2. دراسة **Dang *et al.*, (2019)**، بعنوان:

“The Impact of Accounting Disclosures on Individual Investors’ Decision Making in Vietnam Stock Market”.

"أثر الافصـــاحات المحاســـبية على اتخاذ قرارات المســـتثمرين الأفراد في ســـوق الأوراق المالية الفيتنامي."

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاح المحاسبي على قراراتهم في سوق الأوراق المالية. تكونت عينة الدراسة من المستثمرين المشاركين في سوق الأسهم في فيتنام، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال أخذ البيانات المعتمدة من قبل المستثمرين المشاركين في سوق الأسهم الفيتنامي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المعلومات حول ربح الشركات المدرجة لها تأثير على قرار المستثمرين الأفراد في بورصة فيتنام، وتشير النتائج إلى أن معلومات الدخل أثرت بشكل كبير على قرارات المستثمرين بشأن بيع وشراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها، في حين أن المعلومات المتعلقة بالموجودات والمبادئ والسياسات المحاسبية لم يكن لها تأثير على قرارات الاستثمار الخاصة بالأفراد، كما أنه يوجد أثر للإفصاح الطوعي أكثر من الإفصاح الإلزامي على اتخاذ القرارات للمستثمرين. أوصت الدراسة بضرورة استخدام النتائج الموجودة في الدراسة للشركات المدرجة والسماح لجميع الإفصاح المحاسبي بتلبية رغبة المستثمرين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

3. دراسة **Elshandidy *et al.*, (2018)**، بعنوان:

“Determinants and Impacts of Risk Disclosure Quality: Evidence from China”.

"محددات وأثر جودة الإفصاح عن المخاطر: أدلة من الصين."

هدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع الرئيسية لجودة الكشف عن المخاطر للشركات المالية الصينية، وتأثير ذلك على سيولة السوق. تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المالية المدرجة في سوق شنغهاي للأسهم للفترة 2013–2015. من خلال الاعتماد على تحليل المحتوى اليدوي للتقارير السنوية، وتم قياس جودة الإفصاح عن المخاطر من خلال الأبعاد التالية وهي: كمية الإفصاح، وتغطية الكشف عن مستوى الافصاح، وخصائص الإفصاح المحاسبي والتوقعات من هذا الافصاح، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أن خصائص الشركة (خاصة الحجم) تؤثر على ممارسات الكشف عن المخاطر للشركات المالية الصينية، وجودة الإفصاح عن المخاطر لها تأثير على سيولة السوق، كما تبين بأنه يحد استخدام التحليل اليدوي للمحتوى من القدرة على التحقيق في برامج الإبلاغ عن المخاطر وتأثيرها على سيولة السوق على نطاق واسع. أوصت الدراسة على ضرورة توثيق العديد من حوافز الإبلاغ ليس فقط بكمية الشركات، ولكن أيضاً بجودة الشركات في الإبلاغ عن المخاطر.

4. دراسة **Dey *et al*., (2018)**، بعنوان:

"Financial Risk Disclosure and Financial Attributes among Publicly Traded Manufacturing Companies: Evidence from Bangladesh".

"الإفصـاح عن المخاطر المالية والسـمات المالية بين شـركات التصـنيع المتداولة علنًا: دليل من بنغلاديش".

هدفت الدراسـة إلى معرفة العلاقة بين درجة الإفصـاح عن المخاطر المالية والسـمات المالية في الشـركات العاملة في بنغلادش. وتم احتسـاب مؤشـرات الإفصـاح عن المخاطر المالية حسـب مجموعة من 30 بند للإفصـاح من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية، وتكونت عينة الدراسـة من 48 شركة تصـنيع خلال فترة ست سنوات (2010–2015) في بنغلادش. أوضـحت النتائج بأنه لا توجد ممارسـة شـائعة بين الشـركات في الكشـف عن المخاطر المالية من خلال دمج الإفصـاح عن المخاطر المالية المخصـصـة في عملية إعداد التقارير المالية الخاصـة بها، كما تبين بأن الحجم المالي والأداء المالي ونوع المدقق يرتبطان بشـكل إيجابي ومهم بمسـتوى الإفصـاح عن المخاطر المالية، وتبين بأن الشركات التي تتعامل مع العينات تتعامل مع الكشف عن المخاطر المالية بطريقة غير متجانسـة وأقل توحيداً، ويمكن للإفصـاح عن المخاطر المالية الأكثر اتسـاقا وموحدة أن يحسـن الإفصـاح عن الشـركات بما يتوافق المعايير المالية ويعزز قابلية الإفصـاح عن المخاطر المالية، وأشـارت النتائج أيضـاً إلى أن الشـركات تميل إلى تقديم المزيد من المعلومات حول مخاطر السـيولة ومزيد من المعلومات حول مخاطر أسـعار الفائدة ومخاطر العملة، لذلك لا ترتبط هذه الخصـائص بالإفصـاح عن المخاطر المالية للشـركات الصـناعية المتداولة. أوصـت الدراسـة بضـرورة توفير فهم

أولي لممارسات الكشف عن المخاطر المالية في بنغلاديش، حيث لا تزال ممارسة الكشف عن المخاطر في مرحلة مبكرة.

5. دراسة **Lenug et al., (2015)**، بعنوان:

"The Determinants of Bank Risks: Evidence from the Recent Financial Crisis".

"محددات مخاطر البنوك: دليل من الأزمة المالية الأخيرة".

هدفت هذه الدراسة معرفة محددات المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال أدلة للأزمة المالية العالمية عام 2008. تكونت عينة الدراسة من (3345) مؤسسة مالية في الولايات المتحدة الامريكية. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. أوضحت النتائج بأن البنوك بشكل عام تتعرض لعدة مخاطر متنوعة أهمها مخاطر القروض الائتمانية، وتبين بأن تقديم القروض في تلك البنوك مرتفع جداً، وإدارة المخاطر في البنوك تعمل بشكل دائم على دراسة كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، وقد تبين بأن البنوك تتعرض لمخاطر أكبر في حاول عدم امتلاكها لخبرات وكفاءات عالية في قسم إدارة المخاطر. أوصت الدراسة إلى ضرورة تركيز البنوك التجارية على كيفية حصول تلك المخاطر بشكل ينسجم أو يتفق مع مستوى أداء البنك واستمراريته والقدرة في الحفاظ على المستثمرين والمساهمين.

6. دراسة **Abdel-Azim (2015)**، بعنوان:

“Risk Management and Disclosure and Their Impact on Firm Value: The Case of Egypt”.

"إدارة المخاطر والإفصاح وأثرهما على قيمة الشركة: حالة مصر."

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة المخاطر والإفصاح عنها على قيمة الشركة في مصر، ومعرفة العلاقة بين الإفصاح الطوعي للشركات والمخاطر المنهجية (السوقية)، ومعرفة العلاقة بين الكشف الطوعي وقيمة الشركة. تكونت عينة الدراسة من شركات غير مالية مدرجة في البورصة المصرية في نهاية عام 2012، وتم استخدام النموذج اللوجستي ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) لحساب بيتا لمخاطر السوق. أوضحت النتائج بأنه يوجد علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر وقيمة الشركة، وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الطوعي والتعرض لمخاطر السوق، وتوجد علاقة إيجابية بين الإفصاح الطوعي وقيمة الشركة. أوصت الدراسة إلى ضرورة اتباع الشركات لقواعد محكمة حسب ما ورد في بازل من أجل تقليل المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها.

7. دراسة **Lenssen *et al* (2014)**، بعنوان:

"Sustainability, Risk Management and Governance: towards an Integrative Approach".

"الاستدامة وإدارة المخاطر والحوكمة: نحو نهج متكامل."

هدفت الدراسة إلى معرفة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ومحاولة معرفة أثر المخاطر على الحاكمية المؤسسية. تكونت عينة الدراسة من كافة البنوك المدرجة في بورصة الولايات المتحدة

وبلغ عددها (118) بنك، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد تأثير للازمة المالية على التراجع المالي للبنوك، كما أن لها تأثير على إدارة المخاطر بشكل واضح، واتضح بأنه لا يوجد تطبيق عالٍ للحاكمية المؤسسية من قبل البنوك بتلك الفترة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبين بأن ما بعد الازمة أصبحت البنوك تتجه نحو تطبيق الحاكمية المؤسسية عالياً.

8. دراسة **Switzer & Wang (2013)**، بعنوان:

"Default Risk Estimation, Bank Credit Risk, and Corporate Governance".

"تقدير المخاطر الافتراضية ، ومخاطر الائتمان المصرفية ، وحوكمة الشركات".

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المخاطر الائتمانية في البنوك والحاكمية المؤسسية بكافة تعليماتها. تكونت عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية في الولايات المتحدة الامريكية والتي توافرت عنها جميع البيانات التي تحتاجها الدراسة وقد بلغ عدد البنوك (228) بنكاً تجارياً مع فروعها، غطت الدراسة الفترة (2001–2010). وقد تم استخدام نموذج يحتوي على كافة المتغيرات التي تقييس المخاطر الائتمانية والحاكمية المؤسسية كتعليمات الحاكمية المؤسسية وأهم ما يمثل دائرة المخاطر، وتم استخدام أساليب إحصائية متنوعة مثل الارتباطات التبادلية ما بين المتغيرات المستقلة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي: بأن نسبة النمو العالية لدى البنك ترتبط وبشكل واضح بمدى احتمالية الخطورة العالية المقبولة لديه، أما حجم الائتمان الذي يقدمه البنك يرتبط بشكل مباشر بالسيولة النقدية لديه، وإن مقاييس الحاكمية المؤسسية تؤثر بشكل واضح على أداء البنوك، وقد تبين بأنه يوجد

العديد من تعليمات الحاكمية المؤسسية ذات تأثير على إدارة المخاطر في تلك البنوك من بينها لجنة التدقيق والتي يتم تعينها من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى حجم مكتب التدقيق، حيث أن مكاتب التدقيق العالمية والمعروفة تحاول قدر المستطاع الحفاظ على الجودة المتعلقة بأدائها، لذلك فإنها تسعى لتدقيق كافة البيانات المتعلقة بالبنك بشكل جيد وبطريقة يتم من خلالها اكتشاف أي خلل في البيانات المالية.

2. دراسة **Quaresma *et al* (2013)**، بعنوان:

"Corporate Governance Practices in Listed Banks-Impact on Risk Management and Resulting Financial Performance".

"ممارسات حوكمة الشركات في البنوك المدرجة – أثرها على إدارة المخاطر والأداء المالي الناتج."

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة الممارسات في الحاكمية المؤسسية على إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك المدرجة في أميركا. تكونت عينة الدراسة من البنوك المدرجة في أسواق الولايات المتحدة الامريكية، واليابان خلال الفترة (2006–2009)، تم الاعتماد على أخذ عينة من البنوك في الولايات المتحدة واليابان وبلغ عددها في كلا الدولتين (335) مع كافة فروعها، بحيث أعد الباحثون نموذج انحدار خاص بالدراسة، وتم الحصول على معامل الانحدار وارتباط بيرسون لهم. أوضحت النتائج بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ممارسات الحاكمية المؤسسية وأداء البنوك التجارية في الولايات المتحدة الامريكية واليابان، وأنه كلما كان هنالك استخدام جيد لممارسات الحاكمية المؤسسية كلما نتج عنه أداء أفضل لدى البنوك، وقد تبين بأن أداء البنوك يكون

على نحو أفضل من خلال تطبيق الحاكمية المؤسسية. أوصت الدراسة بضرورة عمل دراسات مستقبلية توضح مدى أهمية الحاكمية المؤسسية بممارساتها في البنوك.

3. دراسة **Ailwan *et al.*, (2013)**، بعنوان:

"The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique".

"كفاءة الإفصاح في التقارير المالية للشركات في ظل وجود معايير المحاسبة الدولية وأثرها في تحقيق الأرباح والنجاح والتميز."

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاح في البيانات المالية على الشركات الاقتصادية الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية. يتكون مجتمع الدراسة من (50) موظف في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد. أوضحت النتائج بأنه توجد فروق لتأثير الإفصاح في البيانات المالية للشركات الاقتصادية الأردنية في ظل وجود معايير المحاسبة الدولية وتعزى هذه الفروق لمتغير المؤهل العلمي، وتوجد فروق لتأثير الإفصاح في البيانات المالية للبيانات الاقتصادية الشركات الأردنية بحضور المعايير المحاسبية الدولية وتعزى هذه الاختلافات إلى طبيعة متغير نشاط الشركة، مما يدل على أنه الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يخلق توازن بين مصالح الإدارة ومصالح حاملي الأسهم والشركاء التجاريين، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يخلق الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة في الشركات. أوصت الدراسة على أنه يجب أن تكون الشركات ملزمة

باتباع المعايير المحاسبية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح، وستكون مساعدة لمستخدمي البيانات المالية الذين يهدفون إلى تطوير الاقتصاد الوطني.

2-5-4 ملخص الدراسات السابقة:

يتضمن الجدول رقم (3) عرض لأهم النقاط المتعلقة بالدراسات السابقة من حيث الهدف والعينة وأهم النتائج ومدى الاستفادة من هذه الدراسات في الدراسة الحالية.

الجدول (3): ملخص الدراسات السابقة

الباحث والسنة	الهدف	العينة	النتيجة
الشرع والهرموشي (2019)	معرفة أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي.	(10) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الواقعة ما بين (2010-2015).	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي،
البياتي (2019)	مدى أهمية الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية.	استخدام المنهج الوصفي والاستنتاجي.	يتمثل مبدأ الإفصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية المهمة، إذ نشأت هذه الأهمية من حقيقة كون الغالبية العظمى من قراءة القوائم المالية ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات أية شركة.
أحمد ومهدي (2018)	معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين.	شركة التأمين الوطنية في العراق.	يوجد علاقة ارتباط وتأثير بين مستوى الإفصاح المحاسبي وحجم مخاطر الإعادة لمحفظة شركة التأمين الوطنية.
نشوان (2018)	معرفة أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.	(7) بنوك مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الواقعة ما بين (2011-2017).	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، وربحية البنك) على معدل العائد على الأصول.
الجرف (2017)	معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية.	(16) الشركات ذات الإيداع الدولية وهي ما تعتبر أدوات مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.	يوجد فروقات معنوية بين القيمة السوقية للسهم قبل وبعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية
العذاري (2017)	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات.	الشركات الصناعية المهمة والتابعة لوزارة الصناعة العراقية.	يوجد تأثير للأنشطة الخاصة بتنمية العاملين الأكثر انتشاراً على أداء الشركة المالي والاستراتيجي.

لحسن وقدور (2017)	معرفة دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية.	المنهج النظري والاستقرائي.	جاءت المعايير المحاسبية لتلبية حاجات إدارة المخاطر، فإنه المحاسبة لم تعد مجرد تسجيل وتبويب وعرض البيانات المالية للأحداث الاقتصادية لفترة معينة.
العربيد وقرطالي (2016)	معرفة أثر الإفصاح المحاسبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية.	المصارف في سوق مسقط، وسوق دمشق، وسوق بيروت، والبورصة المصرية، والسوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي، وسوق الخرطوم، وبورصة قطر، وسوق العراق، وسوق الامارات لسنة 2015.	يوجد علاقة إيجابية بين نوعية المعلومات على الانترنت في الشركات المساهمة المدروسة ومنفعة المعلومات المحاسبية.
النجار (2015)	معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 7 (IFRS7) في فلسطين.	(13) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة ما بين (2005-2012).	يوجد ارتباط ما بين عدد المرات لقيمة الإفصاح عن المخاطر على أداء الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
الساعدي والبياتي (2012)	معرفة مدى اعتماد آليات الإفصاح المحاسبي في المصارف، والتحقق من ضمان تفسير معلومات البيانات المالية الواردة في الكشوفات المالية.	(10) مصارف تجارية حكومية وأهلية في محافظة بابل.	يوجد علاقة معنوية بين الإفصاح المحاسبي في المصارف ومؤشرات الفساد الإداري.
شاهين وصباح (2011)	معرفة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني.	(12) مصرفاً خلال الفترة الواقعة ما بين (1997-2008).	يوجد علاقة طردية ما بين درجة الأمان المصرفي والمخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات.
عنقه (2011)	معرفة دور الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية في الرقابة عليها.	(5) مصارف عاملة في سوريا وهي (المصرف التجاري السوري، ومصرف سورية الدولي الإسلامي، ومصرف سورية والمهجر، ومصرف عودة سورية، المصرف المركزي).	يوجد اختلاف كبير وواضح بين انسجام الإفصاح عن المخاطر المصرفية مع معايير المحاسبة الدولية في كل من المصارف العامة والخاصة في سورية.
عبدالله (2010)	توضيح الإفصاح المحاسبي عن المخاطرة في أسواق المال وتحديد حدود ونطاق المخاطر التي يمكن للمستثمر أن يتحملها في مواجهة مختلف الاستشارات.	المنهج الوصفي والاستقرائي.	يوجد علاقة موجبة تربط بين المعلومات المحاسبية الملائمة وأسعار الأوراق المالية.
Roychowdhury *et al.*, (2019)	معرفة أثر التقارير المالية والافصاح في تسهيل تخصيص رأس المال للمشاريع الاستثمارية الصحيحة وإلى أي مدى.	(33) مؤسسة.	يوجد عدم تناسق المعلومات التي تؤدي إلى احتكاكات الوكالة مثل الاختيار السلبي وتكاليف المخاطر الأخلاقية.

Dang *et al*.,(2019)	معرفة تأثير الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.	المستثمرين المشاركين في سوق الأسهم في فيتنام، المستثمرين المشاركين في سوق الأسهم الفيتنامي.	المعلومات حول ربح الشركات المدرجة لها تأثير على قرار المستثمرين الأفراد في بورصة فيتنام.
Elshandidy *et al*., (2018)	معرفة الدوافع الرئيسية لجودة الكشف عن المخاطر للشركات المالية الصينية، وتأثير ذلك على سيولة السوق.	جميع الشركات المالية المدرجة في سوق شنغهاي للأسهم للفترة 2013–2015.	خصائص الشركة (خاصة الحجم) تؤثر على ممارسات الكشف عن المخاطر للشركات المالية الصينية.
Dey *et al*.,(2018)	معرفة العلاقة بين درجة الإفصاح عن المخاطر المالية والسمات المالية في الشركات العاملة في بنغلادش.	48 شركة تصنيع خلال فترة ست سنوات (2010–2015) في بنغلادش.	لا توجد ممارسة شائعة بين الشركات في الكشف عن المخاطر المالية من خلال دمج الإفصاح عن المخاطر المالية المخصصة في عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بها.
Lenug (2015)	معرفة محددات المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال أدلة للأزمة المالية العالمية عام 2008.	(3345) شركة.	البنوك بشكل عام تتعرض لعدة مخاطر متنوعة أهمها مخاطر القروض الائتمانية.
Abdel-Azim (2015)	معرفة تأثير إدارة المخاطر والإفصاح عنها على قيمة الشركة، ومعرفة العلاقة بين الإفصاح الطوعي للشركات والمخاطر المنهجية (السوقية).	شركات غير مالية مدرجة في البورصة المصرية في نهاية عام 2012.	يوجد علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر وقيمة الشركة.
Lenssen *et al* (2014)	معرفة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ومحاولة معرفة أثر المخاطر على الحاكمية المؤسسية.	(118) بنك.	يوجد تأثير للازمة المالية على التراجع المالي للبنوك، كما أن لها تأثير على إدارة المخاطر بشكل واضح
Switzer & Wang (2013)	معرفة العلاقة بين المخاطر الائتمانية في البنوك والحاكمية المؤسسية بكافة تعليماتها.	البنوك التجارية في الولايات المتحدة الامريكية وبلغ عدد البنوك (228) بنكاً تجارياً مع فروعه.	نسبة النمو العالية لدى البنك ترتبط وبشكل واضح بمدى احتمالية الخطورة العالية المقبولة لديه.
Quaresma *et al* (2013)	معرفة أثر جودة الممارسات في الحاكمية المؤسسية على إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك المدرجة في أميركا.	(335) البنوك المدرجة في أسواق الولايات المتحدة الامريكية، واليابان خلال الفترة (2006–2009) بكافة فروعها.	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ممارسات الحاكمية المؤسسية وأداء البنوك التجارية في الولايات المتحدة الامريكية واليابان.
Ailwan *et al*., (2013)	معرفة تأثير الإفصاح في البيانات المالية على الشركات الاقتصادية الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية.	(50) موظف في الشركات المساهمة العامة الأردنية.	توجد فروق لتأثير الإفصاح في البيانات المالية للشركات الاقتصادية الأردنية في ظل وجود معايير المحاسبة الدولية وتعزى هذه الفروق لمتغير المؤهل العلمي.

2-5-5 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسة الحالية على دور الإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر البنوك التجارية الأردنية، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح لدى الباحثة وحسب علمها بأنه يوجد قلة في الدراسات التي تحدثت وركزت على موضوع الدراسة. والجدول التالي يوضح مستوى الاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الجدول (4): أوجه الاختلاف ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الشرع والهرموشي (2019) ركزت على مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار	الدراسة الحالية اعتمدت على المخاطر بشكل عام وركزت على مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل، مخاطر العوائد، ومخاطر الفوائد، ومخاطر الائتمان.
النجار (2015) ركزت على الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 7 (IFRS)	بينما الدراسة الحالية ركزت على الإفصاح المحاسبي ودوره في تقليل المخاطر في البنوك التجارية في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 7.
أحمد ومهدي (2018) ركزت على الإفصاح المحاسبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين.	ركزت الدراسة الحالية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان
نشوان (2018) اعتمدت على معرفة أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.	ركزت على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2015-2018).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 تمهيد

3-2 منهجية الدراسة

3-3 أساليب جمع البيانات

3-4 مجتمع الدراسة وعينتها

3-5 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

3-6 أساليب التحليل الاحصائي

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 تمهيد:

شـمل الفصـل الثالث من الدراسـة على عرض لمنهجية الدراسـة، بحيث تم توضـيح لمنهج الدراسة المتبع، ومجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، مع توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة.

3-2 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل تحقيق كافة أهداف الدراسة، وهذا المنهج هو عبارة عن وصف ظاهرة موضوع الدراسة والتي تتمثل في معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

3-3 أساليب جمع البيانات:

تم اعداد الجانب النظري من الدراسة من خلال المصادر الثانوية، وهو ما يشمل على الكتب والدراسات المنشورة في المجلات العلمية والمحكمة ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه سواء على المستوى العربي أو الأجنبي، بالإضافة للمواقع الالكترونية والنشرات والإحصاءات التي لها علاقة بالبنوك التجارية، والتي ترتبط بموضوع الدراسة وتخدمها بشكل مناسب. وعملت الباحثة على الرجوع

للعديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة، وتم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع ما يتوفر من بيانات البنوك التجارية في الأردن، لذلك فقد ركزت المصـــادر الثانوية أيضـــا على البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية للبنوك التجارية.

بالإضـــافة إلى الدراســـة التحليلية عن الإفصـــاح المحاســـبي وعلاقته بالمخاطر في البنوك التجارية للفترة (2015-2018).

3-4 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراســـة من جميع البنوك الاردنية المدرجة في ســـوق بورصـــة عمان للأوراق المالية والتي عددها (16) بنكاً حسب ما هو وارد في موقع بورصة عمان، بينما عينة الدراسة تكونت من (13) بنكاً تجارياً (WWW.ASE.COM.JO) وهي (الأردني الكويتي، التجاري الأردني، والإسكان والتمويل، والاستثمار العربي الأردني، والاتحاد، والمؤسسة العربية المصرفية، والاستثماري، والمال الأردني، وسوسيته جنرال، والقاهرة عمان، والأردن، والأهلي الأردني، والعربي) خلال الفترة الواقعة ما بين (2015-2018). وتم تحديد العينة والفترة من خلال:

- أن يكون البنك مدرج في بورصة عمان خلال فترة الدراسة.
- يتوفر للبنك جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة.
- ألا يكون البنك قد أدمج أو أوقف عن التداول خلال فترة الدراسة.
- ألا يكون البنك حقق خسائر لمدة ثلاثة سنوات متتالية.

3-5 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

ركزت الدراسة على متغير الإفصاح المحاسبي والمخاطر، وفيما يلي توضيح لكل منها

المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي:

عرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي من غير تحيز لأي طرف، وإظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار، وتم في هذه الدراسة قياسه من خلال 7 بنود وفيما يلي ذكرها:

1. الإفصاح عن أنواع المخاطر.
2. أسباب المخاطر.
3. ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر.
4. تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر.
5. كيفية تأثير الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر.
6. تحليل القيمة المعرضة للمخاطر.
7. الأثر المحتمل عن سياسة التنويع.
8. الإفصاح عن الطرق والافتراضات المحتملة.

فقد تم اعتبار هذا المتغير على أنه متغير وهي (Dummy Variable)، بحيث في حال أن البنك أفصح عن هذه البنود يتم إعطاء البند رقم 1، وفي حال لم يتم الإفصاح يتم إعطائه الرقم 0.

المتغير التابع المخاطر: تعرف المخاطر على أنها احتمالية وقوع حدث معين أو سلسلة من الاحداث خلال فترة زمنية، تم قياس المخاطر من خلال ستة مقاييس وهي:

مخاطر السيولة = الودائع الأساسية / اجمالي الموجودات

مخاطر رأس المال = رأس المال / اجمالي الموجودات

مخاطر التشغيل = اجمالي الموجودات / عدد العاملين

مخاطر العوائد = صافي الربح / اجمالي الموجودات

مخاطر الفوائد = الفوائد الدائنة / صافي التسهيلات

مخاطر الائتمان= مخصص التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة / صافي التسهيلات

3-6 أساليب التحليل الإحصائي:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من الأساليب الإحصائية بالاستناد إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وهي:

- **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic):** وصف لكافة متغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لكل متغير.
- **اختبار الالتواء والتفلطح (Skewness and Kurtosis):** للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- **معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح (Variance Inflation Factor):** للتحقق من عدم وجود مشاكل في التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة.
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiplier Regression Analysis):** يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين ظواهر موضوع الدراسة الحالية، ويتم استخدامه في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة، بحيث يتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لشرح العلاقة بين متغير تابع مستمر ومتغيران مستقلان أو أكثر.

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات

4-1 تمهيد

4-2 الإحصاء الوصفي

4-3 ملائمة البيانات لإجراء تحليل الانحدار المتعدد

4-4 اختبار الفرضيات

4-4-1 اختبار الفرضية الرئيسية

4-4-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

4-4-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

4-4-1-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

4-4-1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

4-4-1-5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

4-4-1-6 اختبار الفرضية الفرعية السادسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 تمهيد:

تضمن الفصل الرابع عرض لبيانات الدراسة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار لتلك الفرضيات، وذلك من خلال اتباع الأسلوب الاحصائي تحليل الانحدار المتعدد.

4-2 الإحصاء الوصفي:

يوضح الجدول (5) و (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الإفصاح المحاسبي.

الجدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإفصاح المحاسبي لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

المتغير/ الإفصاح المحاسبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإفصاح عن أنواع المخاطر	0.885	0.323
أسباب المخاطر	0.865	0.345
ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	0.769	0.425
تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	0.615	0.491
كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	0.615	0.491
تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	0.462	0.503
الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	0.385	0.491
الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	0.769	0.425
الكلي (الافصاح المحاسبي)	0.671	0.268

بلغ الوسط الحسابي لمتغير الافصاح المحاسبي (0.671)، والانحراف المعياري (0.268)، مما يعكس مستوى مرتفع من الافصاح المحاسبي المتعلقة بالبنوك التجارية، وذلك ما يعكس عدم قدرة البنوك التجارية على تطبيق الشفافية والمصداقية جهة المستثمرين والمساهمين بشكل كامل، وذلك يقترن مع مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يتم عرضه في التقرير المالي السنوي الذي يصدر من قبل البنوك التجارية، مما يعزز مستوى أهمية وتأثير زيادة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في إظهار مدى وقوة وفاعلية عمل البنك، وهذا يدل على اهتمام بعض البنوك بالإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، مما يكسب البيانات المالية العديد من الشفافية والثقة التي بدورها تدعم نظام الرقابة والمساءلة الموجودة، وإظهار مدى قوته وفاعليته نظام الرقابة والمساءلة في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
مخاطر السيولة	0.674	0.059	0.563	0.800
مخاطر رأس المال	0.134	0.023	0.092	0.181
مخاطر التشغيل	0.249	0.942	0.106	0.476
مخاطر الفوائد	0.104	0.532	0.042	0.604
مخاطر العوائد	0.415	0.891	0.146	0.555
مخاطر الائتمان	0.608	0.125	0.585	0.992

بلغ الوسط الحسابي لمتغير "مخاطر السيولة" (0.674)، والانحراف المعياري (0.059)، مما يعكس مستوى المخاطر من ناحية السيولة، وذلك من خلال مقارنة الودائع السنوية من قبل العملاء مع اجمالي الموجودات التي يتم الحصول عليها، حيث كانت النسبة مرتفعة وتجاوزت

(50%). وذلك يدل على أن مستوى مخاطر السيولة في البنوك مرتفعة حسب الوسط الحسابي والذي تجاوز (67%) مما يعكس بأنه البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان لديها مستوى عالي من مخاطر السيولة والتي تشمل على مستوى الموجودات التي تملكها البنوك التجارية. حيث أنه السيولة تؤثر بشكل مباشر على البنوك التجارية لكونه أحد الاعمدة المهمة في تعاملاته، فقد تخسر البنوك عدداً من العملاء نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب.

فيما يتعلق بمتغير "مخاطر رأس المال"، فقد بلغ الوسط الحسابي مخاطر رأس المال" (0.133)، والانحراف المعياري (0.023)، فإن مستوى مخاطر رأس المال المعلن عنها والتي تتعرض لها البنوك سنوياً قليلة أو منخفضة وقد بلغت (13%) تقريباً، وبالتالي فإنه البنوك التجارية تمتلك مستوى من الملكية أعلى من الموجودات، فعندما يزيد معدل الموجودات للبنك ويقل حقوق الملكية فإنه مخاطر رأس المال سوف تكون أعلى، والعكس صحيح، بحيث أنه مستوى الموجودات هو ما يحدد نسبة المخاطر الخاصة برأس المال. لذلك فإن مستوى مخاطر رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان كانت منخفضة مقارنة بالمخاطر الأخرى التي تركز عليها البنوك وتؤثر على طبيعة عملها واستمراريتها.

فيما يتعلق بمتغير "مخاطر التشغيل"، فقد بلغ الوسط الحسابي (0.249)، والانحراف المعياري (0.942)، لتلك المخاطر والتي تتعلق (بعدد الموظفين وحجم الموجودات)، وبالمقارنة مع المخاطر الأخرى المتعلقة بالدراسة يتبين بأنها نسبة معقولة وتعكس مدى تحمل مخاطر التشغيل لأي خسائر تنتج عن عدم نجاح العمليات الداخلية والعنصر البشري.

أما فيما يخص متغير "مخاطر الفوائد"، فقد بلغ الوسـط الحسـابي لهذا المتغير (0.1046)، والانحراف المعياري (0.523)، وذلك يدل على أن البنوك التجارية تمتلك مستوى من مخاطر الفوائد (الفوائد الدائنة لإجمالي الموجودات)، بمعدل 10.46 % مما يعكس بأن مستوى مخاطر الفوائد جزء لا يتجزأ من العمليات المصـرفية، على الرغم من أنه يمكن أن يشكل وجودها خطر كبير على أرباح البنوك وقاعدتها الرأسمالية.

ويوضـــح الجدول الوســـط الحســـابي والانحراف المعياري لمتغير "مخاطر العوائد"، فقد بلغ الوسط الحسابي (0.4153)، والانحراف المعياري (0.891)، وهو ما يدل على أنه مستوى مخاطر العوائد في البنوك التجارية تتنوع حسب مستوى حجم البنك، ويمكن توضيح ذلك من خلال أن العوائد تمثل المكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويض عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر.

فقد بلغ الوســـط الحســـابي لمتغير "مخاطر الائتمان" (0.6089)، والانحراف المعياري (0.125)، وهو ما يدل على أنه مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية كانت متوسطة مقارنة بأعلى قيمة وأدنى قيمة، بحيث أنه مخاطر الائتمان تدل على تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السـداد أو خسـارة كاملة أو جزئية لأي مبلغ مقرض للطرف المقابل، لذلك فإن مخاطر الائتمان هو متغير مهم يؤثر على صـافي الدخل والقيمة السـوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السـداد أو تأجيل السـداد لأنه كلما اسـتحوذ البنك على أحد الأصـول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده حسب التواريخ المحددة.

3-4 ملائمة البيانات لإجراء تحليل الانحدار المتعدد:

يجب توفر شـرطين لتطبيق الانحدار الخطي المتعدد، وهما عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، والاخر هو اتباع التوزيع الطبيعي، لذلك تم إجراء اختبارات معامل تضخم التباين، والتباين المســـموح به، واختبار الارتباط الذاتي، ومعامل الالتواء وذلك من اجل ضـــمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:

- تم التأكد من عدم وجود ارتباط متعدد عال (Multicollinarity) بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05).
- تم التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتســـاب معامل الالتواء (Skewness)، فإذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1) فذلك يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Sekeran & Bouige, 2013).

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity):

تدل هذه الظاهرة لوجود ارتباط خطي شبه تام ما بين متغيرين أو أكثر، ويعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 مما يجعله أكبر من قيمته الفعلية، لذلك تم احتســـاب قيمة المعامل ما بين المتغيرات المستقلة كما في نموذج الدراسة، وكانت النتائج المتعلقة بها كما يلي:

الجدول (7): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	1	2	3	4	5	6	7	8
الإفصاح عن أنواع المخاطر	1.000							
أسباب المخاطر	-0.313**	1.000						
ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	0.123	0.150*	1.000					
تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	-0.085	0.328**	0.626**	1.000				
كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	-0.215**	0.101	0.397**	0.655**	1.000			
تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	0.094	0.168*	0.532**	0.548**	0.355**	1.000		
الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	0.054	0.532	0.432*	0.345**	0.456**	0.451	1.000	
الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	0.234	0.344	0.124*	0.533**	0.345	0.530	0.553	1.000

(*) دالة على مستوى الدلالة (0.05).

(**) دالة على مستوى الدلالة (0.01).

يبين الجدول رقم (7) بأن أعلى معامل ارتباط قد كان ما بين المتغيرين وهما (كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر مع ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر) وقد بلغ (0.655) عند مستوى الدلالة (0.01)، وهي أقل من (0.80)، مما يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات، حيث أن قيمة معامل الارتباط التي تتجاوز (0.80) مؤشراً على وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد ما بين المتغيرات (Guajarati, 2003). ولتأكيد النتيجة السابقة فقد تم حساب معامل تضخم التباين لكافة المتغيرات المستقلة للتأكد من وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما يلي:

تم حساب معامل تضخم التباين للمتغير المستقل، وذلك لاختبار خلو النموذج من الاختبار الخطي المتعدد الذي يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد:

الجدول (8): اختبار معامل تضخم التباين المسموح به

المتغير المستقل	أبعاد المتغير المستقل	معامل التباين VIF	التباين المسموح Tolerance
الافصاح المحاسبي	الإفصاح عن أنواع المخاطر	7.25	0.14
	أسباب المخاطر	7.47	0.13
	ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	1.60	0.62
	تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	2.25	0.44
	كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	3.81	0.26
	تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	1.75	0.57
	الأثر المحتمل عن سياسة التنويع: تنوع المخاطر المتبعة في البنك.	2.36	0.42
	الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	2.58	0.39

يلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكل بعد من ابعاد الافصاح المحاسبي تقل عن (10)، أما قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) جميعها أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness)، ويشترط لقيم معامل الالتواء (Skewness) أن تكون أقل من (1) حتى تتوزع البيانات توزيعاً طبيعيا.

الجدول (9): اختبار معامل الارتباط الذاتي

المتغير المستقل	أبعاد المتغير المستقل	معامل الالتواء Skewness
الافصاح المحاسبي	الإفصاح عن أنواع المخاطر	-2.48
	أسباب المخاطر	-2.21
	ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	-1.32
	تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	-0.49
	كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	-0.49
	تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	0.16
	الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	0.49
	الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	-1.32

وبلغت قيم معامل الالتواء لجميع أبعاد الافصاح المحاسبي تراوحت بين (−2.48−0.49) مما يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Sekeran & Bouige, 2013).

4-4 اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة من خلال تحليل الانحدار المتعدد تبعاً لكل فرضية للمخاطر.

4-4-1 اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

4-4-1-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية لدور الافصاح المحاسبي بأبعاده في تقليل مخاطر السيولة، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

الجدول (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار دور أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة الإحصائية	أبعاد الافصاح المحاسبي	B	Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
تقليل مخاطر السيولة	0.614	0.377	3.247	*0.006	الإفصاح عن أنواع المخاطر	0.076	0.421	1.299	0.201
					أسباب المخاطر	-0.037	-0.216	-0.656	0.516
					ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	0.056	0.409	2.685	*0.010
					تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	0.022	0.189	1.043	0.303
					كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	0.092	0.771	3.278	*0.002
					تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	0.017	0.149	0.935	0.355
					الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	-0.003	-0.026	-0.142	0.888
					الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	0.081	0.586	3.031	*0.004

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.247) والتي تدل بطبيعة الحال على النموذج (نموذج الانحدار) بشكل متكامل، أي بوجود عدة متغيرات مستقلة (أبعاد الافصاح المحاسبي) فإن هناك على الاقل علاقة واحدة بين أحد أبعاد هذه المتغيرات والمتغير التابع، والذي يعبر عن هذه العلاقة هو الدلالة الاحصائية والتي كانت (0.006) وهي ما تعبر عن وجود هذا الدور.

تشير نتائج التحليل بأنه قيمة معامل التحديد قد بلغت (R^2=0.377) أي أنه مستوى التغير الايجابي الحاصل في تقليل مخاطر السيولة قد بلغت (37.7%) وذلك تبعاً للدور الإيجابي للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية. وبلغ معامل الارتباط (R) (0.614) وهي ما يعبر عن مدى الارتباط ما بين المتغير المستقل والتابع، أي ما بين أبعاد الافصاح وتقليل مخاطر السيولة.

وتبين بأن مستوى أبعاد الافصاح المحاسبي التي تشير إلى وجود دور كبير وفعال ذات دلالة احصائية لتقليل مخاطر السيولة هي (ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر، كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، والإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة) لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة على التوالي (2.685، 3.278، 3.031) والدلالة الإحصائية لها (0.010، 0.002، 0.004) وهي ما تعبر عن وجود الدور.

أكدت كل من قيم (Beta) والتي هي عبارة عن القيمة المعيارية ل (B) التي هي معامل الانحدار بأن معامل الانحدار هو ذات دلالة احصائية، والتي من خلالها تتم مقارنة كل بعد من أبعاد الافصاح المحاسبي مع مخاطر السيولة لتبين مدى قوة المتغيرات المستقلة (أبعاد الافصاح المحاسبي) على تقليل مخاطر السيولة. ونلاحظ من خلال قيم Beta أن أكثر أبعاد الافصاح المحاسبي دوراً في تقليل مخاطر السيولة هو كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر له تأثيراً ومن ثم الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة في الدرجة الثانية وفي الدرجة الثالثة جاء ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر.

من خلال ما سبق نلاحظ بأن مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يتم من قبل البنوك التجارية يؤدي إلى تقليل نسبة مخاطر السيولة وذلك تبعاً للمستوى الدلالة الإحصائية والتي بلغت أقل من (5%)، وهو ما يدل على أنه كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي فيما يخص هذه البنود كلما أدى ذلك بشكل كبير لتقليل مخاطر السيولة.

وتبعاً لذلك فإن البنوك التجارية التي تفصح بشكل مستمر عن كافة البيانات المحاسبية والتي يركز عليها المستثمرون ومتخذو القرار الاستثماري، يعكس ذلك قدرتها في تقليل مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك وقوتها ودرجة منافستها مع البنوك الأخرى.

وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الاولى وتقبل الفرضية البديلة منها التي تنص على: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

4-4-1-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر رأس المال لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصـائية لدور الافصـاح المحاسـبي بأبعاده في تقليل مخاطر رأس المال، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول (11) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول (11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار لدور مستوى الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر رأس المال

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة الإحصائية	أبعاد الافصاح المحاسبي	B	Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
تقليل مخاطر رأس المال	0.593	0.352	2.916	*0.011	الإفصاح عن أنواع المخاطر	0.047	0.660	1.995	*0.053
					أسباب المخاطر	0.046	0.685	2.042	*0.047
					ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	0.007	0.127	0.817	0.419
					تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	-0.016	-0.337	-1.831	0.074
					كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	0.017	0.364	1.520	0.136
					تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	0.009	0.197	1.215	0.231
					الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	-0.003	-0.073	-0.386	0.701
					الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	-0.015	-0.280	-1.421	0.162

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشـير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة (F) المحسـوبة بلغت (2.916) وهو ما يعبر عن وجود دور ما بين المتغير المسـتقل (أبعاد الافصـاح المحاسـبي) والمتغير التابع مخاطر رأس المال، والدلالة الاحصائية لها (0.011) وذلك على مستوى نموذج الانحدار بشكل متكامل.

تشـير نتائج الدراسـة بأن معامل التحديد (R^2) قد بلغت والتي بلغت (0.352) أي أنه يوجد تغير إيجابي في تقليل مخاطر رأس المال بلغت (35.2%) في البنوك التجارية وذلك تبعاً للدور الايجابي للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية. وبلغ معامل الارتباط (R=0.593) وهي ما تعبر عن مدى الارتباط ما بين المتغير المستقل أبعاد الإفصاح المحاسبي والمتغير التابع مخاطر رأس المال. وعبرت قيم (T) المحسوبة عن مدى العلاقة ما بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل

(الافصـاح المحاسبي) وبين المتغير التابع (مخاطر رأس المال) مع دلالة إحصـائية عند مستوى أقل أو تساوي (0.05). حيث تبين بأن مستوى أبعاد الافصاح المحاسبي التي تشير إلى وجود دور كبير وفعال ذات دلالة احصـائية لتقليل مخاطر رأس المال هي (الإفصـاح عن أنواع المخاطر، أسـباب المخاطر) لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة على التوالي (1.995، 2.042) والدلالة الإحصائية لها (0.05، 0.047) وهي ما تعبر عن وجود الدور.

أكدت كل من قيم (Beta, B) أن أكثر قيم أبعاد الافصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر راس المال كانت أسباب المخاطر لها دوراً في الدرجة الاولى، ومن ثم الإفصـاح عن أنواع المخاطر في الدرجة الثانية. ولا يوجد دور لباقي العناصـر مثل (الإفصـاح عن أنواع المخاطر، ملخص عن مدى تعرضـها للمخاطر، وتحليل الحسـاسـية لكل نوع من أنواع المخاطر، وكيفية تأثير الأرباح والخسـائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، وتحليل القيمة المعرضـة للمخاطر، والاثر المحتمل عن سياسية التنويع، والافصـاح عن الطرق والافتراضـات المستخدمة) على تقليل مخاطر رأس المال في البنوك التجارية.

وبالتالي تظهر أهمية مسـتوى الإفصـاح المحاسـبي بدوره في تعزيز كفاءة سـوق المال، مما يسـاعد المسـتثمرين من ناحية على تقدير حجم مسـتوى الملكية المسـتقبلية للبنك، ومسـتوى اسـتدامة عملياتها والتنبؤ بعوائد الأسـهم مما ينعكس على كفاءة القرارات الاسـتثمارية، ومن ناحية أخرى فهو يسـاعد البنوك على تحسـين المرونة المالية، مما يقلل من طلب المسـتثمرين لمعلومات إضـافية من

خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفيض وهو ما يقلل من الاحتفاظ بالنقدية بخلاف النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض الحماية.

وبذلك ترفض الفرضية الفرعية الثانية وتقبل الفرضية البديلة منها التي تنص على: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر راس المال لدى البنوك التجارية المدرجة في ســوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

4-4-1-3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسـبي في تقليل مخاطر التشـغيل لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصـائية لدور الافصـاح المحاسـبي بأبعاده في تقليل مخاطر التشغيل، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، ويوضـح الجدول (12) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

الجدول (12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار دور مستوى الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر التشغيل

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة الاحصائية	أبعاد الافصاح المحاسبي	B	Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
تقليل مخاطر التشغيل	0.818	0.67	10.899	*0.000	الإفصاح عن أنواع المخاطر	31.938	0.379	1.608	0.115
					أسباب المخاطر	-90.295	-0.236	-0.986	0.330
					ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	-58.712	-0.028	-0.254	0.801
					تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	-86.359	-0.004	-0.033	0.974
					كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	35.347	0.500	2.921	*0.006
					تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	67.989	0.787	6.793	*0.000
					الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	-91.765	-0.007	-0.052	0.959
					الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	95.494	0.210	1.495	0.142

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشـير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة (F) المحسـوبة (10.899) وهي ما تعبر عن طبيعة الدور الموجود ما بين المتغير المسـتقل (أبعاد الافصـاح المحاسـبي) والمتغير التابع مخاطر التشغيل، والدلالة الاحصائية لها (0.000) وهي ما تدل على وجود دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر التشـغيل. وتشـير نتائج الدراسـة بأن معامل التحديد (R^2) قد بلغت والتي بلغت (0.67) أي أنه يوجد تغير إيجابي في تقليل مخاطر التشـغيل، بلغ (67%) في البنوك التجارية وذلك تبعا للدور الايجابي للإفصـاح المحاسـبي. وبلغ معامل الارتباط (R) 0.818 والذي يعبر عن مدى الارتباط الموجود ما بين المتغير المستقل والتابع.

وعبرت قيم (T) المحسـوبة عن مدى العلاقة ما بين كل بعد من أبعاد المتغير المسـتقل (الافصـاح المحاسبي) وبين المتغير التابع (مخاطر التشغيل) مع دلالة إحصـائية عند مستوى أقل أو تساوي (0.05). حيث تبين بأن مستوى أبعاد الافصـاح المحاسـبي التي تشـير إلى وجود دور كبير وفعال ذات دلالة احصـائية لتقليل مخاطر التشغيل هي (كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، تحليل القيمة المعرضـة للمخاطر) لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، حيث بلغت قيم (T) المحسـوبة على التوالي (2.921، 6.793) والدلالة الإحصـائية لها (0.006، 0.000) وهي ما تعبر عن وجود الدور. وأكدت كل من قيم (Beta, B) أن أكثر قيم أبعاد الافصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر التشـغيل كانت تحليل القيمة المعرضـة للمخاطر لها دوراً في الدرجة الاولى، ومن ثم كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر في الدرجة الثانية، ولا يوجد دور لباقي العناصر.

وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة منها والتي تنص على: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر التشغيل لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

4-4-1-4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الفوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصائية لدور الافصاح المحاسبي بأبعاده في تقليل مخاطر الفوائد، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول (13) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار دور مستوى الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الفوائد

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة الاحصائية	أبعاد الافصاح المحاسبي	B	Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
تقليل مخاطر الفوائد	0.589	0.226	2.856	*0.012	الإفصاح عن أنواع المخاطر	5.642	0.721	2.174	*0.035
					أسباب المخاطر	5.785	0.790	2.364	*0.024
					ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	2.104	0.355	2.275	*0.028
					تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	0.955	0.186	1.005	0.321
					كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	0.016	0.003	0.013	0.990
					تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	-0.361	-0.072	-0.442	0.661
					الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	0.910	0.177	0.936	0.354
					الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	-1.117	0.188	-0.952	0.347

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة (F) المحسوبة (2.856) وهي ما تعبر عن طبيعة الدور الموجود ما بين المتغير المستقل (أبعاد الافصاح المحاسبي) والمتغير التابع مخاطر الفوائد، والدلالة الاحصائية لها (0.012) وهي ما تدل على وجود دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الفوائد. وتشير نتائج الدراسة بأن معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.226) أي أنه يوجد تغير إيجابي في تقليل مخاطر الفوائد بلغ (22.6%) في البنوك التجارية وذلك تبعاً للدور الايجابي للإفصاح المحاسبي. وبلغ معامل الارتباط (R) بلغ (0.589) وهو ما يعبر عن مستوى الارتباط ما بين المتغير المستقل (أبعاد الافصاح المحاسبي) والمتغير التابع مخاطر الفوائد.

عبرت قيم (T) المحسوبة عن مدى العلاقة ما بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل (الافصاح المحاسبي) وبين المتغير التابع (مخاطر الفوائد) مع دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو تساوي (0.05). حيث تبين بأن مستوى أبعاد الافصاح المحاسبي التي تشير إلى وجود دور كبير وفعال ذات دلالة احصائية لتقليل مخاطر الفوائد هي (الإفصاح عن أنواع المخاطر، وأسباب المخاطر، وملخص عن مدى تعرضها للمخاطر) لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة على التوالي (2.174، 2.364، 2.275)، وبدلالة احصائية بلغت على التوالي (0.035، 0.024، 0.028) وهي ما تعبر عن وجود دور. بينما لا يوجد دور لكل من بنود الإفصاح المحاسبي التالية (تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر، كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، وتحليل القيمة المعرضة للمخاطر، والاثر المحتمل عن سياسة التنويع، والافصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة) في تقليل مخاطر الفوائد في تلك البنوك.

أكدت كل من قيم (Beta, B) أن أكثر قيم أبعاد الافصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر راس المال كانت أسـباب المخاطر في الدرجة الاولى، ومن ثم الإفصـاح عن أنواع المخاطر في الدرجة الثانية وملخص عن مدى تعرضها للمخاطر في الدرجة الثالثة.

وهكذا نلاحظ ان هناك دور للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر الفوائد بشـكل ناجح في البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية حسـب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7، بحيث أنه كلما زاد مستوى هذه الإفصاح كلما أدى ذلك لتخفيض على مستوى مخاطر الفوائد.

وبالتالي ترفض الفرضـية الفرعية الرابعة وتقبل الفرضـية البديلة منها والتي تنص على: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الفوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

4-4-1-5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الفرضـية الفرعية الخامسـة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر العوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصـائية لدور الافصـاح المحاسـبي بأبعاده في تقليل مخاطر العوائد، تم اسـتخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، ويوضـح الجدول (14) نتائج اختبار الفرضـية الفرعية الخامسة.

الجدول (14): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار دور مستوى الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر العوائد

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة الاحصائية	أبعاد الافصاح المحاسبي	B	Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
تقليل مخاطر العوائد	0.766	0.511	7.653	*0.000	الإفصاح عن أنواع المخاطر	-0.831	-0.301	-1.140	0.260
					أسباب المخاطر	0.728	0.281	1.051	0.299
					ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	0.645	0.308	2.487	*0.017
					تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	-0.235	-0.130	-0.882	0.383
					كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	1.166	0.643	3.360	*0.002
					تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	1.220	0.689	5.322	*0.000
					الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	0.399	0.220	1.461	0.151
					الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	-0.291	-0.139	-0.884	0.382

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة (F) المحسوبة (7.653) وهو ما يعبر عن طبيعة الدور الموجود ما بين المتغير المستقل (أبعاد الافصاح المحاسبي) والمتغير التابع مخاطر العوائد الموجودة في الدراسة، والدلالة الاحصائية لها (0.000) وهي ما تدل على وجود دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر العوائد. وتشير نتائج الدراسة بأن معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.511) أي أنه يوجد تغير إيجابي في تقليل مخاطر العوائد بنسبة (51.1%) في البنوك التجارية وذلك للدور الايجابي الإفصاح المحاسبي. وبلغ معامل الارتباط (R) بلغ (0.766) وهو ما يعبر عن مدى الارتباط ما بين مستوى الإفصاح وتقليل مخاطر العوائد.

وعبرت قيم (T) المحسوبة عن مدى العلاقة ما بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل (الافصاح المحاسبي) وبين المتغير التابع (مخاطر العوائد) مع دلالة إحصائية عند مستوى أقل أو تساوي (0.05). حيث تبين بأن مستوى أبعاد الافصاح المحاسبي التي تشير إلى وجود دور ذو دلالة احصائية لتقليل مخاطر الفوائد هي (ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر، كيفية تأثر الأرباح

والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، وتحليل القيمة المعرضة للمخاطر) لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) في تقليل مخاطر الفوائد، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة على التوالي (2.487، 3.360، 5.322)، وبدلالة احصائية بلغت على التوالي (0.017، 0.002، 0.000) وهو ما يعبر عن وجود دور. بينما لا يوجد دور لكل من بنود الإفصاح المحاسبي التالية (الإفصاح عن أنواع المخاطر، أسباب المخاطر، تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر، والاثر المحتمل عن سياسة التنويع، والافصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة) في تقليل مخاطر العوائد في تلك البنوك.

وأكدت كل من قيم (Beta, B) أن أكثر قيم أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر العوائد كانت تحليل القيمة المعرضة للمخاطر لها دوراً في الدرجة الاولى، ومن ثم كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر في الدرجة الثانية وملخص عن مدى تعرضها للمخاطر في الدرجة الثالثة.

وهكذا فإن البنوك التجارية تحافظ على مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يؤدي لتقليل مخاطر العوائد، وبالتالي ترفض الفرضية الفرعية الخامسة وتقبل الفرضية البديلة منها والتي تنص على: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر العوائد لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

4-4-1-6 اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

الفرضـية الفرعية السـادسـة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

وبهدف التحقق من الدلالة الإحصـائية لدور الافصـاح المحاسـبي بأبعاده في تقليل مخاطر الائتمان، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد، ويوضـح الجدول (15) نتائج اختبار الفرضـية الفرعية السادسة.

الجدول (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار دور مستوى الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	الدلالة الاحصائية	أبعاد الافصاح المحاسبي	B	Beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى دلالة T
تقليل مخاطر الائتمان	0.811	0.594	10.364	*0.000	الإفصاح عن أنواع المخاطر	-0.178	-0.027	-0.112	0.911
					أسباب المخاطر	1.597	0.259	1.063	0.294
					ملخص عن مدى تعرضها للمخاطر	0.325	0.065	0.577	0.567
					تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر	0.700	0.162	1.208	0.234
					كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر	-0.765	-0.177	-1.015	0.316
					تحليل القيمة المعرضة للمخاطر	-0.073	-0.017	-0.147	0.883
					الأثر المحتمل عن سياسة التنويع	3.342	0.773	5.643	*0.000
					الإفصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة	2.908	0.582	4.065	*0.000

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تشـير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة (F) المحسـوبة (10.364) وهو ما يعبر عن طبيعة الدور الموجود ما بين المتغير المستقل (أبعاد الافصاح المحاسبي) والمتغير التابع مخاطر الائتمان، والدلالة الاحصـائية لها (0.000) وهي ما تدل على وجود دور للإفصـاح المحاسـبي في

تقليل مخاطر الائتمان. وتشـير نتائج الدراسـة بأن معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.594) أي أنه يوجد تغير إيجابي في تقليل مخاطر الائتمان بلغ (59.4%) في البنوك التجارية وذلك تبعاً للدور الايجابي للإفصـــاح المحاســـبي. وبلغ معامل الارتباط (R) بلغ (0.811) وهي ما يعبر عن مدى الارتباط الموجود بين الإفصاح المحاسبي وتقليل مخاطر الائتمان.

وعبرت قيم (T) المحسـوبة عن مدى العلاقة ما بين كل بعد من أبعاد المتغير المسـتقل (الافصـاح المحاسبي) وبين المتغير التابع (مخاطر الائتمان) مع دلالة إحصـائية عند مستوى أقل أو تساوي (0.05). حيث تبين بأن مستوى أبعاد الافصـاح المحاسبي التي تشير إلى وجود دور كبير وفعال ذات دلالة احصـائية لتقليل مخاطر الفوائد هي (الأثر المحتمل عن سياسة التنويع، والافصـاح عن الطرق والافتراضـات المسـتخدمة) لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) في تقليل مخاطر الائتمان، حيث بلغت قيم (T) المحسوبة على التوالي (5.643، 4.065)، وبدلالة احصـائية بلغت على التوالي (0.000، 0.000) وهي ما تعبر عن وجود الدور. بينما لا يوجد دور لكل من بنود الإفصـاح المحاسـبي التالية (الإفصـاح عن أنواع المخاطر، وأسباب المخاطر، وملخص عن مدى تعرضها للمخاطر، وتحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر، وكيفية تأثير الأرباح والخسـائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، وتحليل القيمة المعرضـة للمخاطر) في تقليل مخاطر الائتمان في تلك البنوك. وأكدت كل من قيم (Beta, B) أن أكثر قيم أبعاد الافصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان كانت الأثر المحتمل عن سياسة التنويع أولا و والافصاح عن الطرق والافتراضات المستخدمة ثانياً.

وبالتالي ترفض الفرضـية الفرعية السـادسـة وتقبل الفرضـية البديلة منها والتي تنص على: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7).

استناداً إلى ما سبق نلاحظ بأن مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يتم من قبل إدارة البنك يساعد بشكل كبير في تقليل أكبر قدر ممكن من المخاطر التي تعكس ربحية البنك وأدائه، فإنه كلما ارتفع مستوى الإفصاح المحاسبي من قبل البنك أدى ذلك لانخفاض مستوى المخاطر التي لها دور في أداء البنك مثل (مخاطر السـيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشـغيل، مخاطر الفوائد، ومخاطر العوائد، ومخاطر الائتمان) والتي ترتبط بالمعيار الدولي رقم 7، وهذا يدل على مدى مصداقية البنك وقدرته في الإفصاح عن كافة المخاطر التي تتعلق به، وبالتالي تقليل تلك المخاطر بشكل يتناسب مع عمل البنك.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

من خلال الإطار النظري وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، فقد تم التوصل لمجموعة من النتائج وهي:

1. يوجد دور للإفصـــاح المحاســبي في تقليل المخاطر من ناحية (مخاطر الســيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشـــغيل، ومخاطر الفوائد، ومخاطر العوائد، ومخاطر الائتمان) لدى البنوك التجارية المدرجة في ســـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، بحيث أن مستوى الإفصاح المحاسبي الذي يتم من قبل البنوك، يعكس مدى قدرة وقوة مستوى تلك البنوك في تقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها سواء بشكل مستمر أو بشكل متقطع، ويجب التأكيد بأنه كل بنك يختلف في مستوى المخاطر التي يتعرض لها، وذلك حسب قوة البنك وحجمه ومستوى الاعمال التي يقدمها.
2. ان تركيز البنوك على تحقيق مســتوى من الإفصــاح المحاســبي بما ينســجم ويتطابق مع الواقع، يعكس مدى مصداقيتها وكسب ثقة المستثمرين سواء الحاليين أو المستقبلين، وبالتالي كلما ارتفع مستوى الإفصــاح المحاسـبي من قبل البنك أدى ذلك لانخفاض مسـتوى المخاطر التي تؤثر في أداء البنك.
3. إن أهم أبعاد الافصــاح المحاسـبي التي أشـارت إلى وجود دور ذو دلالة احصــائية هي (ملخص عن مدى تعرضــها للمخاطر، كيفية تأثر الأرباح والخســائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر،

والإفصـاح عن الطرق والافتراضـات المسـتخدمة) لدى البنوك التجارية المدرجة في سـوق عمان للأوراق المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) في تقليل كافة أنواع المخاطر التي تعرضت لها الدراسة.

4. يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تقليل مستوى مخاطر رأس المال التي تعتبر عصب وأساس عمل البنوك، وذلك من خلال عدة بنود من أبعاد الإفصـــاح المحاســبي مثل (أســباب المخاطر التي تحصل في البنك، الافصاح عن أنواع المخاطر).
5. هنالك دور للإفصاح المحاسبي في تقليل مخاطر السيولة، بحيث أنه كلما ارتفعت نسبة الإفصاح المحاسـبي في البنوك التجارية فإن ذلك سـوف يؤدي لتقليل مخاطر السـيولة بشـكل كبير، وبما يحافظ على استمرارية وعمل البنوك.
6. هنالك دور لكل من (كيفية تأثر الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بمتغير المخاطر، وتحليل القيمة المعرضـــة للمخاطر) في تقليل مخاطر التشـــغيل في البنوك التجارية المدرجة في ســـوق عمان للأوراق المالية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7.
7. يوجد دور للإفصـــاح المحاســبي في تقليل مخاطر العوائد، مما يعكس مدى قدرة البنوك التجارية على تجاوز الفشل الذي ممكن أن يحصل للمستثمر في البنوك من خلال تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار في الأوراق المالية.
8. يوجد دور للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر الفوائد، مما يدل على قبول المخاطر واعتبارها جزء طبيعي من العملية المصـرفية وخاصـة أنها مصـدر مهم للربحية ولقيمة حقوق المسـاهمين، لذلك فإن مستوى الإفصاح المحاسبي له دور بشكل مباشر في تقليل مخاطر الفوائد.

9. يوجد دور للإفصـاح المحاسـبي في تقليل مخاطر الائتمان، وذلك ما يعكس قدرة البنوك التجارية على تحصـيل الأقسـاط المسـتحقة والفوائد في موعدها المسـتحق، مما يؤدي لعدم تجميد البنك لموارده، وعدم الاقتراب من الأرباح واستقطاعها لتغطية المخصصات.

5-2 التوصيات:

من خلال ما سبق يمكن وضع مجموعة من التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة وهي كما يلي:

1. تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية بما ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية بشكل عام وبخصوص الإفصاح عن المخاطر بشكل خاص، وذلك من خلال وضع أليات حديثة تحفز البنوك التجارية في الإفصاح المحاسبي عن كافة المخاطر التي تتعرض لها.
2. تشجيع البنوك التجارية على تقديم مزيد من الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها ووضع الحوافز والتسهيلات التي تلبي ذلك، وفرض عقوبات أو أي غرامات على البنوك بحال عدم التزامها بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها، وذلك تبعاً لتعليمات البنك المركزي.
3. تطوير استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7، وتحديد مستوى المخاطر المرغوب بها وتفعيل دور مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا المجال.
4. ضرورة حث البنوك التجارية في الأردن على تطوير أدوات قياس تبعاً للظروف والاحداث السابقة، ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة والتشغيل ورأس المال.

5. ضـرورة العمل على تخفيض مخاطر التشـغيل لما لها من ارتباط كبير في اسـتمرارية عمل البنك بشكل أكبر.

6. التزام البنوك بالعمل على رصـــد مبالغ لتدريب الكوادر في شـــتى المجالات لما لها علاقة بتحديد ودراسة المخاطر التي تتعرض لها وذلك من أجل تخفيف مخاطر رأس المال.

7. عمل العديد من الدراســات والبحوث المســتقبلية المتعلقة بكافة البنود الخاصــة بالإفصــاح المحاسبي ومدى تأثيره على المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية في الأردن.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، أحمد أشرف، (2015). دراسة واختبار مدى قبول المستثمرين الإفصاح غير المالي لأغراض تقييمهم لمقدرة الشركة على خلق القيمة، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، جامعة الإسكندرية، العدد. 1، المجلد. 52.

أبو بكر، زيتو عولا وخضر، جرجيس مصطفى وعزت، ريزان صلاح، (2017). أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، ***مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية***، المجلد. 1، العدد. 37.

أبو خريص، مولود وتلالوة، محمد، (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي: دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية، ***مجلة الأبحاث المالي والمصرفية***، ع. 1.

أبو زيد، كمال خليفة ومرعي، عطية عبد الحي، (2005). **مبادئ المحاسبة الادارية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

أبو طالب، يحيى محجوب، (2012). **المعايير المحاسبية ونظرية المحاسبة تكامل الفكر والتطبيق المحاسبي**، مكتبة التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، (2016). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أحمد، نضـال ومهدي، مهند، (2018). تأثير الإفصـاح المحاسـبي في حجم مخاطر الإعادة لمحفظة التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية، ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، المجلد. 13، العدد. 42، ص. 167-196.

آل شبيب، دريد، (2012). **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، الأردن.

اومت، غسان والنوباني، هيثم، (2001). **هيكل رأسمال الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، مجلد (8)، عدد(2).

البياتي، غازي عبد العزيز، (2019). **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**، المعهد التقني كركوك، ص. 1-19.

جبار، ناظم شعلان، (2017). قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وآثارها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية، ***مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية***، المجلد. 7، العدد. 2، ص. 107-133.

الجرف، ياسر أحمد، (2017). **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية تطبيقية**، جامعة طنطنا، ص. 1055-1017.

حسـين، ارحيم، (2017). وسـائل إدارة مخاطر القروض البنكية، ***مجلة المحقق المحلي***، للعلوم القانونية والسياسية، المجلد. 2.

حلاسه، فاطمة، (2018). تحليل العلاقة بين العائد والمخاطر النظامية: دراسة مقارنة بين قطاع البناء، الأجهزة البرمجية، التأمين الخدمات المالية لعينة من الشـركات المدرجة في بورصـة الدار البيضـاء المغرب خلال الفترة 2013-2017، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

خضـــر، أحمد علي، (2012). **الإفصـــاح والشـــفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشـــركات**، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر.

الخطيب، خالد، (2002). الإفصـاح المحاسـبي في التقارير المالية للشـركات المسـاهمة، ***مجلة جامعة دمشـق***، مجلد. 18، عدد. 2، ص. 1-19.

خليل، عبد الرزاق، وعبدي، نعيمة، (2011). الإفصـاح المحاسـبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسـبي SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS، ***الملتقى الدولي للنظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة***، جامعة سعد دحلب، البليدة.

زيود، لطيف، (2007). دور الإفصـاح المحاسـبي في سـوق الأوراق المالية في ترشـيد قرار الاسـتثمار، ***مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية***، مجلد. 29، عدد. 1، (3/4).

السـاعدي، مؤيد والبياتي، مسـاعد، (2012). فاعلية الإفصـاح المحاسـبي في تقليل الفسـاد المالي والإداري: منظور اداري محاسـبي تطبيقي في عينة من المصـارف في محافظة بابل، ***المؤتمر العالمي الأول***، جامعة مسيلة، مسيلة، الجزائر.

سـلام، إبراهيم النجار، (2009). **الازمة المالية وإصـلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسـكندرية، مصر.

سليمان، مستورة شميلة، (2018). الإفصاح المحاسبي الالكتروني وأثره في جودة المعلومات المحاسبية، ***مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين***، مج. 12، ع. 1-46، ص. 194-210.

السـيد، إبراهيم جابر، (2014). **الإفصـاح المالي أثره وأهميته في نمو الاعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**، دار غيداء، عمان، الأردن.

شاهين، علي وصباح، بهية، (2011). أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ***مجلة الجامعة الإسلامية***، غزة، فلسطين.

شـاهين، علي، (2010). مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصـرفي في البنوك التجارية في فلسـطين – دراسة تحليلية تطبيقية، ***مجلة البحوث التجارية***، مج. 2، ع. 2، مصر.

الشرع، عقيل شاكر والهرموشي، باسم محمد، (2019). أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010–2015)، ***جامعة القادسية***، المجلد. 1، العدد. 1، ص. 1–25.

شقيري، نوري، (2012). **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الشمري، صادق، (2013). **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العبد العال، رامي رياض، (2008). **أثر اسـتخدام معلومات التقارير المالية المرحلية على العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عبد الله، عبد القادر والصديق، بابكر، (2003). محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية، ***مجلة الادارة العامة***، معهد الإدارة العامة، المجلد 42، العدد 4.

عبدالله، نشوى صلاح، (2010). **تنظيم الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في أسواق المال: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية**، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

عثمان، محمد داوود، (2013). **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

العجلوني، محمد، (2008). **البنوك الاسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، الأردن.

العذاري، محمد عامر، (2017). **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات**، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة القادسية.

العربيد، عصـــام وقرطالي، حافظ، (2016). أثر الإفصـــاح المحاســـبي الالكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية، ***مجلة جامعة البعث***، المجلد. 38، العدد. 34، ص. 43-73.

العلي، أسعد، (2013). **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عنقه، علاء، (2011). **الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حلب، حلب، دمشق.

غندور، غسان، (2018). قياس مخاطر سعر الفائدة لدى المصارف الخاصة في سورية في ظل معايير بازل الدولية: حالة تطبيقية على مصـرف سـورية والمهجر (BSO)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد. 8، العدد.

الفتلي، قيصر علي، (2014). استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، ***مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية***، المجلد. 16، العدد. 2، ص. 202-218.

قاسم، زينب عبد الحفيظ، (2017). **إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

لحسن، فوضيل وقدور، بن نافلة، (2017). دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ***مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا***، المجلد. 2، العدد. 17، ص. 271-284.

مطر، محمد، (2010). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشـــر والتوزيع، ط. 3، عمان، الأردن.

منصور، بشرى يحيى، (2018). تقييم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياســـية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001-2013، المجلد. 9، العدد. 1، 387-410.

نايف عز الدين وعثمان، محمد داود، (2013). تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإســـلامية الأردنية، مج. 6، **مجلة جامعة البصرة**، العراق.

النجار، جميل حسن، (2015). الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 7 (IFRS7): دليل من فلسطين، ***المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية***، المجلد. 17، العدد. 2، ص. 161-320.

نشوان، إسكندر والطويل، عصام وشحادة، محمد، (2018). أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***، العدد. 9، ص. 418-447.

النعيمي، عدنان تايه، (2010). **إدارة الائتمان منظور شمولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهادي، أدم محمد، (2013). **المحاسبة الإدارية**، ط.2، الخرطوم، جامعة النيلين، مطبعة جي تاون.

هنـدي، منير إبراهيم، (2000). **إدارة البنوك التجـاريـة: مـدخـل اتخـاذ القرارات**، المكتـب العربي الحـديـث، الإسكندرية، مصر.

هندي، منير إبراهيم، (2011). **معايير المحاسـبة الدولية: مدخل التحليل المالي وتقييم الأداء**، سـلسـلة الفكر الحديث في الإدارة المالية 3، مصر.

والي، علي زيدان إبراهيم، (2013). دور الإفصـــاح المحاســـبي الالكتروني في تخفيض المخاطر في ظل الظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، مصر، مج. 17، عدد خاص.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdel-Azim, M. (2015). Risk Management and Disclosure and Their Impact on Firm Value: The Case of Egypt, ***International Journal of Business, Accounting, and Finance***, Vol. 9, No. 1, P. 1-14.

Abiola, I. & Olausi, S. (2014). The Impact of Credit Risk Management on Commercial Banks Performance. ***International Journal of Management and Sustainability***, 3(5), P. 295-306.

Abraham, S. Marston, C. and Jones, E. (2015). Disclosure by Indian Companies Following Corporate Governance Reform, ***Journal of Applied Accounting Research***, Vol. 16, No. 1, pp. 114-137.

Adamu, M. (2013). The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports, ***IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)***, Vol. 1(6), P. 15-21.

Ailwan, B. Katrib, D. and Samara, A. (2013). The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique, ***International Journal of Humanities and Social Science***, Vol. 3, No. 17, P. 174-183.

Albuquerque, A. and Zhu, J. (2018). Has Section 404 of the Sarbanes-Oxley Act Discouraged Corporate Investment? New Evidence from a Natural Experiment. ***Manag. Sci***. forthcoming.

Al-Jabali, M. and Bni Ata, H. (2014). Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists: Financial Speculation in Companies, ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 6, No. 3, 139-149.

Al-Sharif, B. (2018). Impact of Systemic Risks on Islamic Banks Performance, ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 10, No. 5, P. 221-230.

Alshatti, S. (2015). The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of Jordanian Commercial banks. ***Investment Management & Financial Innovation***s, 12(1), P. 338-345.

Azizi, M. and Sarkani, Y. (2014). Review Financial Performance of Mellat Bank According to CAMEL Model. SAJMR, ***A Journal of Multidisciplinary Research***, 3, 1.

Basel II World, (2009).

Beatty, A. and Liao, S. (2014). Financial Accounting in the Banking Industry: A Review of the Empirical Literature. ***J. Account. Econ***, Vol.58, No. 2-3, P. 339-383.

Campbell, J. Chen, H., Dhaliwal, D. Lu, H. and Steele, L. (2014). The information

Content of Mandatory Risk Factor Disclosures in Corporate Filings, ***Review of Accounting Studies***, Vol. 19, No. 1, P. 396-455.

Dang, T. Phan, T. Tran, V. Tran, T. and Pham, T. (2019). The Impact of Accounting Disclosures on Individual Investors' Decision Making in Vietnam Stock Market, ***Management Science***, Letters 9, P. 2391–2402.

Delis, M. & Kouretas, G. (2010). Interest Rates and Bank Risk-Taking. ***Mpra Paper***, 35, P. 840-855.

Dey, R. Hossain, S. and Rezaee, Z. (2018). Financial Risk Disclosure and Financial Attributes among Publicly Traded Manufacturing Companies: Evidence from

Bangladesh, ***Journal of Risk and Financial Management***, Vol. 11, No. 50, P. 1-16.

Elshandidy, T. and Neri, L. (2015). Corporate Governance, Risk Disclosure Practices, and Market Liquidity: Comparative Evidence from the UK and Italy, Corporate Governance. ***An International Review***, Vol. 23, No. 4, P. 331-356.

Elshandidy, T. Fraser, I. and Hussainey, K. (2013). Aggregated, voluntary, and mandatory risk disclosure incentives: Evidence from UK FTSE all-share companies, ***International Review of Financial Analysis***, Vol. 30, P. 320-333.

Elshandidy, T. Neri, L. Guo, Y. (2018). Determinants and Impacts of Risk Disclosure Quality: Evidence from China. Journal of Applied Accounting Research, Forthcoming, Vol. 3, No. 2, P. 1-28.

Foued, K. and Bouri, A. (2010). Corporate Disclosure and Firm Characteristics: A Puzzling Relationship. ***Journal of Accounting, Business & Management***, 17: 62–89.

Hasan, M. Shamimul, S. and Robert, S. (2013). Corporate Governance and Financial Disclosures: Bangladesh perspective. ***Corporate Governance***, 4, P. 109–19.

Isanzu, J. (2017). The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, ***Journal of International Business Research and Marketing***, Vol.2, Issue. 3, P. 14-17.

Kipngetich S. and Muturi, W (2015). Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of Savings and Credit Cooperative Society in Kenya Strategic, ***Journal of Business and Change Management***, Vol. 2 (4).

Lenssen, J. Dentchev, N. and Roger, L. (2014). Sustainability, Risk Management and Governance: towards an Integrative Approach, ***Emerald Group Publishing Limited***, Vol. 14, No. 5, P. 670- 684.

Leung, W. Taylor, N. and Evans, K. (2015). The Determinants of Bank Risks: Evidence from the Recent Financial Crisis, ***Journal of International Financial Markets Institutions and Money***, Vol. 34, P. 277-293.

Li, F. Zou, Y. & Lions, C. (2014). The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A study of Europe. ***Journal of Business and Economics***, 4(8), P. 1-93.

Lin, C. and Scott, L. (2013). The Commitment Effect versus Information Effect of Disclosure—Evidence from Smaller Reporting Companies, ***the Accounting Review American Accounting Association***, Vol. 88, No. 4, P. 1239–1263.

Lombardi, R. Daniela, C. Giuseppe, R. and Silvia, S. (2016). Exploring Financial Risks from Corporate Disclosure: Evidence from Italian Listed Companies. ***Journal of the Knowledge Economy***, 7. P. 309–27.

Marvynk, Lewis. (2005). **Wealth Creation through Takaful (Islamic Insurance)**, Islamic Perspectives on Wealth Creation, Edinburgh University Press.

Miihkinen, A. (2012). What Drives Quality of Firm Risk Disclosure?, ***The International Journal of Accounting***, Vol. 47, No. 4, pp. 437-468.

Miihkinen, A. (2013). The Usefulness of Firm Risk Disclosures Under Different Firm-Riskiness, Investor-Interest, and market Conditions, ***Advances in International Accountin***g, Vol. 29, No. 2, P. 312-331.

Moumen, N. Ben Othman, H. and Hussain, K. (2015). The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets. ***Research in International Business and Finance*** ،P.2-3.

Quaresma, A. Pereira, R. and Dias, A. Corporate Governance Practices in Listed Banks-Impact on Risk Management and Resulting Financial Performance, ***Journal of Business and Economics***, Vol. 5, No. 8, P. 1250-1261.

Rahmat, D. & Hoffmann, K. (2011). **Hedging Disclosure and its impact on firm's value: A study on hedging disclosure in Sweden**. Master Thesis in Corporate and Financial Management, Lund University, School of Economics and Management.

Roychowdhury, S. Shroff, N. and Verdi, R. (2019). The Effects of Financial Reporting and Disclosure on Corporate Investment: A Review, ***Journal of Accounting and Economics, Forthcoming***, P, 1-82.

Salman, H. Aziz, B. Nazi, A. (2016). Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical Evidence from Banking Sector Pakistan. ***International Journal of Research in Finance and Marketing***, Vol. 6, P. 209-219.

Sharma, N. (2013). Web-Based Disclosures and their Determinants: Evidence from Listed Commercial Banks in Nepal. ***School of Business and Economics***, Elizabeth City State University, North Carolina, USA: Sciedu Press.

Switzer, L. & Wang, J. (2013). Default Risk Estimation, Bank Credit Risk, and Corporate Governance, ***Financial Markets Institutions & Instruments***, Vol. 22, No. 2.

The Role of Accounting Disclosure in Reducing the Risks of Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange in Accordance with IFRS (7)

Doha Daher Mahmoud Obeidat

Supervisor: Prof. Talal Suliman Jarera

Abstract

This study aimed to identify the role of accounting disclosure in reducing risks (liquidity risk, capital risk, operational risk, interest risk, return risk, and credit risk) of commercial banks listed on the Amman Stock Exchange in accordance with International Financial Reporting Standard No. (7). The study population consisted of all the 16 banks listed on the Amman Stock Exchange, while the study sample consisted of (13) commercial banks during the period between (2015-2018).

The results showed that there is a role for accounting disclosure in reducing risks (liquidity risk, capital risk, operational risk, interest risk, return risk, and credit risk) according to International Financial Reporting Standard No. (7).

The study recommended the development of accounting disclosure methods in commercial banks in line with international accounting standards and international financial reporting standards in general and with regard to risk disclosure in particular, by setting up modern mechanisms that motivate commercial banks in accounting disclosure of all risks they are exposed to.

Key words: accounting disclosure, liquidity risk, capital risk, operating risk, interest risk, return risk, credit risk), commercial banks.

الملاحق

اسم البنك	السنة	Liquidity Risk	capital risk	operating risk	return risk	Credit risk	interest risk
البنك الأردني الكويتي	2018	0.638480492	0.165387388	2327203.801	4.591320626	5.306931718	8.96955831
	2017	0.621682621	0.167771959	2251425.979	4.357421893	3.950802478	8.88860561
	2016	0.668219789	0.157687519	2337495.072	4.356387676	6.049816552	8.80859176
	2015	0.639855049	0.1654527	2144383.374	4.49603303	4.752236968	9.4540415
البنك التجاري الأردني	2018	0.702694816	0.108185486	1696026.005	3.292514113	10.55515793	11.2850899
	2017	0.756608987	0.115241247	1552515.779	3.483726029	6.12731163	7.86808534
	2016	0.700118984	0.092756688	1825230.879	3.923230291	5.39656518	18.7858269
	2015	0.695341221	0.103334424	1429770.901	4.303838416	6.444122306	24.611539
بنك الإسكان والتمويل	2018	0.715904116	0.130594273	3401980.847	4.202689286	9.170327042	9.82929899
	2017	0.722169369	0.129529281	3267958.711	4.002893723	6.569835884	8.99927896
	2016	0.733304908	0.125058027	3310780.914	4.662735559	6.701244427	8.94984864
	2015	0.718887082	0.129667426	3173810.893	4.370596988	8.083576137	10.9320517
بنك الاستثمار العربي	2018	0.57165446	0.108105638	2457253.779	2.855886755	2.331905759	12.0040643
	2017	0.595471676	0.11005845	2419230.957	3.259688908	1.847290442	10.7006967
	2016	0.580022285	0.11158726	2397335.385	3.768814739	1.625988237	10.3742588
	2015	0.563527997	0.112693238	2339871.255	3.87801922	1.464082414	11.2875392
بنك الاتحاد	2018	0.75339545	0.103749857	3728888.573	4.073565741	4.558826446	9.51575279
	2017	0.72537579	0.121136374	2671962.683	4.11866031	4.239472888	8.9649534
	2016	0.74255008	0.122768834	2493872.276	3.936583331	5.315745304	9.03375237
	2015	0.732938764	0.120615095	2355344.815	3.784967023	5.254767061	9.69139964
بنك المؤسسة العربية	2018	0.57985597	0.142050396	2140537.11	3.673757958	6.442334891	10.8474435
	2017	0.571390949	0.141090668	2112945.213	3.854414231	5.287509658	10.0753605
	2016	0.632982233	0.14846656	1952626.29	4.191371313	5.642540758	10.3954531
	2015	0.625032533	0.133629668	2087146.958	4.631250323	5.391961688	11.6869294
البنك الاستثماري	2018	0.629958088	0.162013511	2108538.572	4.346909838	7.20711181	10.383948
	2017	0.655888841	0.170641825	1865573.029	4.885144459	5.943118566	8.76694123
	2016	0.690871319	0.181873441	1660942.811	4.960055295	5.504134436	9.69473876
	2015	0.69723843	0.180662456	1581853.316	4.636806209	6.676735878	10.668215
بنك المال الأردني	2018	0.608396493	0.145756669	3623865.043	4.088863057	10.05353159	11.7620718
	2017	0.610120924	0.138445809	3636456.598	4.631349436	8.288190817	10.356481
	2016	0.677232859	0.135668052	3598245.125	4.691969858	9.288651351	9.87516077
	2015	0.598605848	0.136834798	3734944.781	3.872732025	8.499795426	11.0175798
بنك سوسيته جنرال	2018	0.800252156	0.099176724	4760744.095	1.427046002	6.614679649	10.1204484
	2017	0.768144523	0.102396647	4588646.532	1.885697722	3.684208612	9.95387996
	2016	0.757512464	0.1054315	4261061.444	2.247351367	3.579540955	9.84353946
	2015	0.701121236	0.140230079	3051268.222	2.291706313	4.031320785	11.0729844
بنك القاهرة عمان	2018	0.626216073	0.12045165	1266129.02	4.554862206	4.352908791	10.0003822
	2017	0.621169181	0.131050994	1128764.492	4.508097971	3.848872006	9.30131171

9.53080818	4.311078666	5.14331392	1147286.862	0.121473316	0.620054351	2016	
12.4632185	4.94357207	5.210732659	1066313.999	0.123998287	0.674527679	2015	
10.0603514	7.206388036	5.411922073	1666752.397	0.169061642	0.719573418	2018	**بنك الأردن**
8.97310282	6.519650665	6.043275032	1519713.492	0.173354052	0.687084099	2017	
8.96531856	5.857939358	5.449242916	1433542.478	0.164191008	0.70930625	2016	
9.77662683	6.980106916	5.675790524	1423123.695	0.153295437	0.743531503	2015	
10.8788582	6.73962768	4.029515143	2218659.819	0.112199228	0.703076005	2018	**البنك الأهلي الأردني**
9.88751612	7.992209512	4.338470788	2289039.472	0.107498991	0.734250094	2017	
9.62074424	8.639831167	4.117860634	2028153.657	0.12567752	0.714423959	2016	
10.6667423	7.714273114	4.803794917	1890361.189	0.132818779	0.655058199	2015	
10.3864793	9.266582631	5.140773632	3493199.312	0.145717567	0.664112562	2018	**البنك العربي**
9.37498169	7.486532722	4.007257824	3477809.865	0.144335759	0.670011016	2017	
9.51046049	8.937268157	3.860301409	3707938.342	0.136050078	0.678239225	2016	
9.07569541	7.955000707	3.659987126	3708026.527	0.137584094	0.661079869	2015	